العنف الناتج عن المنافسة في الانتخابات النيابية والبلدية في المجتمع الأردني من وجهة نظر أعضاء مؤسسات المجتمع المدني

إعداد

د/ خولة عبدالله البطوش

قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة مؤتة، الأردن

العنف الناتج عن المنافسة في الانتخابات النيابية والبلدية في المجتمع الأردني من وجهة نظر أعضاء مؤسسات المجتمع المدني

خولة عبدالله البطوش
قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة مؤتة، الأردن.
البريد الإلكتروني:nadem004@hotmail.com

المستخلص:

هدفت الدراسة الى التعرف على العنف الناتج عن المنافسة في الانتخابات النيابية والبلدية في المجتمع الأردني من وجهة نظر أعضاء مؤسسات المجتمع المدني. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة، تم اختيار عينة غير عشوائية بطريقة العينة المتاحة أو المتوفرة حجمها (500) عضو من أعضاء الأحزاب السياسية الأردنية، تم إعتماد(426) استبانة صالحة للتحليل تشكل ما نسبته (85.2%) من عينة الدراسة الكلية، وتم إستخدام برنامج (SPSSv.20) الإحصائي في التحليل الاحصائي للبيانات. وتوصلت الدراسة الى نتائج كان من أهمها: أن حجم ظاهرة العنف المجتمعي الناتج عن الصراع في الانتخابات النيابية والبلدية في المجتمع الأردني، جاء بدرجة مرتفعة. وأن الأفراد الأكثر ممارسة للعنف المجتمعي الناتج عن الصراع في الانتخابات النيابية والبلدية في المجتمع الأردني حسب شكل سلوك العنف، هو فرد مراهق عمره لا يتجاوز 18 عام. وأن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين (التعصب القبلي، التنشئة الأسرية الخاطئة، التعصب الحزبي، ضعف الوازع الديني، تساهل الأجهزة الأمنية)وظاهرة العنف المجتمعي الناتج عن الصراع في الانتخابات النيابية والبلدية في المجتمع الأردني . وتوصي الدراسة بضرورة تعزيز ثقة الناخب في العملية الانتخابية من خلال تعزيز استقلالية الهيئة المستقلة للانتخاب وزيادة الشفافية في كل ما يتعلق بالإجراءات الخاصة بالعملية الانتخابية، والذي من شأنه تقليل ردة فعل المرشحين وأنصارهم عند الخسارة وبالتالي عدم اللجوء الى العنف كرد فعل.

الكلمات المفتاحية: العنف، المنافسة، الانتخابات، الانتخابات النيابية، انتخابات البلدية، المجتمع المدني

Violence Resulting from Competition in the Parliamentary and Municipal Elections in the Jordanian Society from the Viewpoints of Members of Civil Society Institutions

Khawla Abdullah Al-Batoush

Department of Sociology, Faculty of Social Sciences, Mu'tah University, Jordan.

E-mail: nadem004@hotmail.com

ABSTRACT:

The study aimed to identify violence resulting from competition in the parliamentary and municipal elections in the Jordanian society from the viewpoint of members of civil society institutions. To achieve the goals of this study, a purposive sample was chosen by the available sampling method. The sample size was (500) members from the Jordanian political parties. 426 valid questionnaire responses were approved for analysis that constitutes (85.2%) of the total study sample. SPSS was used in the statistical analysis of data based on several measures, the most important of which are arithmetic averages, standard deviations, multiple regression analysis, and the Spearman correlation coefficient of ranks to find correlations between the variable of this study and used Cronbach alpha variables. The study results revealed that the extent of the phenomenon of societal violence resulting from the conflict in the parliamentary and municipal elections in Jordanian society came at a high degree. The individuals most practicing societal violence resulting from the conflict in the parliamentary and municipal elections in Jordanian society according to the form of violence behavior is teenagers who are not more than 18 years old. There is a statistically significant relationship between (tribal intolerance, wrong family upbringing, party intolerance, weak religious faith, leniency of the security services) and the phenomenon of societal violence resulting from conflict in the parliamentary and municipal elections in Jordanian society. The study recommended the necessity of enhancing the confidence of the voter in the electoral process by enhancing the independence of the independent electoral commission from all aspects, especially the financial and administrative aspect, while increasing transparency in all that relates to the election-related aspects of the electoral process, And therefore not to resort to violence as a reaction.

Keywords: violence, competition, elections, parliamentary elections, municipal elections, civil society

مقدمة:

ساهم النظام الانتخابي بشكل أساسي وعلى مدى سنوات في التأسيس لظاهرة العنف المجتمعي، وهناك العديد من حالات العنف الموثقة والمرتبطة بالحملات الانتخابية والتنافس بين المرشحين أو المرتبطة بإعلان النتائج، والتي وصلت في بعض الحالات الى وجود حالات وفاة نتيجة العنف. فتحليل ظاهرة العنف المجتمعي وفهمها، أو محاولة معرفة لماذا يرتكب الشخص فعلا لا سويا، أو معاديا للمجتمع، يتضمن تفسير كيفية تكوين هذه الظاهرة ذاتها، وهنا نكون أمام تفسيرات لبعض النظريات القائمة على بعض الفرضيات، والمعطيات وربما بعض الحقائق، مما دفع بالكثير من الدارسين إلى فهم هذه الظاهرة الاجتماعية، والوقوف على مسبباتها، فركزوا على الطبقات الدنيا، التي لازالت تنال الاهتمام الأول للباحثين، في موضوع الانحراف، الذين أثبتوا أن الشخص المنحرف يتصرف وفقا لظروفه الاجتماعية الخارجية، ودوافعه النفسية الداخلية، وهي الظروف التي تسهم في تكوين العنف المجتمعي.

لقد كثرت في السنوات الماضية الأحاديث حول قضايا العنف الانتخابي في الأردن، ويمكن ربط العنف الانتخابي في عدم ثقة المواطن الأردني بالجهات المنظمة للعملية الانتخابية نتيجة لتراكم تجارب سابقة تدخلت فيها السلطات المنظمة في مجريات العملية الانتخابية. كما يمكن ربط العنف الانتخابي بشكل مباشر بالنظام الانتخابي وبالتحديد بنظام التصويت ونظام تقسيم الدوائر الانتخابية والتمثيل، فغياب المعايير الواضحة في تقسيم الدوائر وحصر حق الناخب في التصويت لمرشح واحد مع تعدد المقاعد أدى الى تعزيز ولاء الناخب لمرشح العشيرة أو العائلة أو المنطقة بالدرجة الأولى، وهو ما أدى على مرّ السنوات الى تعزيز العصبية القبلية وتحول المنافسة في الانتخابات من منافسة سياسية الى منافسة عشائرية أو مناطقية، ويتخذ هذا التنافس غير الطبيعي شكلا عنيفا في مرحلة الحملات الانتخابية وبخاصة عند اعلان النتائج، كالاعتداء على اليافطات والمقرات الانتخابية وتمزيق صور المرشحين وصولا الى الاعتداء الجسدي. فالعنف الانتخابي لا يمكن إرجاعه لسبب واحد، بل هناك عدة عوامل اجتماعية واقتصادية ونفسية وسياسية وإعلامية تعتبر من أهم مسببات العنف السياسي، ولعل من أمثلتها: ارتفاع الأسعار، ضعف ممارسة الديمقراطية، الإحباط النفسي، عدم المشاركة في صنع القرار السياسي، ضعف النظام الحاكم في حل المشكلات، ثم افتقار الدور الإعلامي في تنمية الحوار ورفع الوعي(غانم، 2019 (.

وتؤكد دراسة(Zimmermann, 2011) أن العنف الانتخابي هو رد فعل للظروف المحلية المتمثلة في تدني المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وعدم إتاحة الفرصة للمشاركة السياسية بشكل منظم، وبطرق مشروعة. تتداخل مجموعة من العوامل المختلفة في تكوين المجتمعات وبالتالي فإنه لا يمكن للفرد أن ينشأ بمعزل عن تأثير تلك العوامل خصوصاً ما يؤثر عليه بشكل مباشر كعوامل التربية والتنشئة والمجتمع المحيط والعوامل الاقتصادية كمستوى دخل الأسرة، فالعنف الانتخابي لا يرجع إلى عامل واحد ولكن تضافر مجموعة من العوامل منها. أن سبب العنف الانتخابي هو الإحباط في المكانة الاجتماعية لأبناء الطبقات الفقيرة. وأشار (Hafner-Burton, et.al, 2017) أن كل الناس يبحثون عن مكانه

اجتماعية وأن الصغار لا يستطيعوا المنافسة من اجل المكانة وخاصة أبناء الطبقات الفقيرة والذين يفتقرون إلى الحوافز المادية والمعنوية وأن المشكلة الأولية التي يعاني منها أبناء الطبقات الفقيرة غالباً ما تكون في المدارس والتي تمثل قيم الطبقات الوسطى والطبقات العليا في المجتمع. حيث يرى أن سبب العنف الانتخابي يحدث عندما يقابل أبناء الطبقات الفقيرة بالرفض والقبول وعدم المعاملة الجيدة ويرجع سبب العنف الانتخابي إلى نقص في البناء الاجتماعي كالفقر. وأن قيم أبناء الطبقات الفقيرة تقود إلى العنف وذلك من خلال معايير الطبقة الوسطى وأن معظم أبناء الطبقات الفقيرة نشأوا في بيوت تفتقر إلى وجود الرجل، وبالتالي فإن تعلم سلوك الرجال واتجاهاتهم فرض مشاكل خاصة (حسنين، 2011) . ويرى أن هناك علاقة بين الحضرية والعنف الانتخابي وأن هناك علاقة بين حجم المكان وحجم القاطنين في المكان (عددهم) واتساع المكان وهذه العلاقة مباشرة فكلما اتسع المكان زاد العنف الانتخابي (Höglund, 2009).

وتطرق (غانم، 2019) أن طبيعة المستوى المعاشي الذي يتمتع به أبناء المجتمع يعتمد على العلاقة الكمية والنوعية بين الموارد الاقتصادية وحجم السكان، فإذا كانت الموارد الاقتصادية مساوية لحجم السكان فإن المستوى المعاشي يكون عالياً، وهنا يتمتع السكان بالرفاهية المادية والاجتماعية، أما إذا اختل التوازن بين نسبة الموارد الاقتصادية وحجم السكان أو الموارد البشرية، فإن المستوى المعاشي ينخفض إلى مستويات تحددها درجة الاختلال في التوازن بين الموارد الاقتصادية والموارد البشرية، وأن سوء الموارد الاقتصادية ونقصها يؤدي إلى استهلاك المعطيات المادية للبيئة، وهنا تتحول البيئة إلى مكان غير صالح للعمل والمعيشة والاستقرار. وأن البناء الاجتماعي يساهم بشكل غير مباشر في العنف الانتخابي من خلال البطالة والفقر وانخفاض المستوى التعليمي(Boone, 2011).

ويشير (Birch, & Muchilinski, 2017) أن العنف الانتخابي سببه الظروف المعيشية الفردية تؤثر على معايير الشخص وقيمه وأن المجتمعات المتقدمة تتألف من جماعات ذات معايير متصارعة وأنه كلما ارتفعت المكانة الاقتصادية لجماعة ما كلما ارتفعت إمكانية أن تعكس القوانين قيمهم وذلك نظراً لارتباط قيم الجماعات بالمكانة الاقتصادية والاجتماعية.

أما (Collier, & Pedro, 2012) فيرى أن الفرص غير الموزعة بشكل عادل بين جميع أفراد المجتمع في الأنظمة الرأسمالية وأن الجريمة الانتخابية هي رد فعل عقلاني على النظام الاقتصادي، وقد فسر (Daxecker, 2014) أن أنماط الاستهلاك والتوزيع في المجتمع الرأسمالي تقود إلى العنف الانتخابي وتحدث عن مشكلة السكان إذ هم الذين يهددون علاقات الإنتاج.

أما (Fjelde, & Kristine , 2016) يروا أن سبب العنف الانتخابي هو قيام الفقراء بتنازلات ليست من صالحهم ولا تخدم منافعهم وأن سبب جرائم جميع الطبقات يعكس

التوزيع غير العادل للقوة والامتيازات التي تنمو في ظل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للنظام الرأسمالي. وترجع (عبد الفتاح، 2013) فيرجع العنف إلى الحالة الاقتصادية والتهميش الاجتماعي الذي يفرض على بعض الفئات الاجتماعية. فالعنف الانتخابي قد يحدث بسبب ضغوط داخلية مثل التوتر، والثورة والصراع وضغوط خارجية تشمل الشروط الحياتية الصعبة كالفقر والحرمان والبطالة والفرص المحدودة، موثق في (عبد الفتاح، 2013).

ويرى جونز (Jones) أن العنف الانتخابي كمشكله واقعيه تبدو أنها أكثر تعقيداً، وإنها ناتجة عن عدد من العوامل، ومع ذلك لا يمكن التخلي عن تحليل تلك العملية المعقدة، وعلى الرغم من أن عمليه توضيحها وشرحها قد يستغرق وقتاً طويلاً، وانه إذا ما تمت المحاولة الإلمام بكل أسبابها وعواملها قد يطول الانتظار (السرايبي، 2014).

وسجلت تقارير مراقبي الانتخابات المحليين والتقارير الإعلامية العديد من حالات العنف المرتبطة بالعملية الانتخابية، وقد تراوحت هذه الحالات بين العنف اللفظي والعنف الجسدي الفردي وصولا الى العنف الجماعي، وتم تسجيل حالات اطلاق نار على مرشحين وكذلك حالات اعتداء على صناديق الاقتراع من قبل انصار مرشحين، ويمكن العودة الى تقارير تحالف نزاهة لمراقبة الانتخابات والتحالف المدني (راصد) وتقارير المركز الوطني لحقوق الانسان للاطلاع على تفاصيل هذه الحالات، بل أن العنف الانتخابي الذي حصل في محافظة الكرك وبالتحديد في لواء فقوع أدى الى التأثير على نتائج الانتخابات ونتج عنه ابطال هذه النتائج بقرار قضائي.

فالنظام الانتخابي قد ساهم بشكل أساسي وعلى مدى سنوات في التأسيس لظاهرة العنف المجتمعي، وهناك العديد من حالات العنف الموثقة والمرتبطة بالحملات الانتخابية والتنافس بين المرشحين أو المرتبطة بإعلان النتائج، والتي وصلت في بعض الحالات 5الى وجود حالات وفاة نتيجة العنف كما حدث في محافظة الكرك في انتخابات عام 2010 . ويمكن ربط العنف الانتخابي بسببين رئيسيين: الأول يتمثل في عدم ثقة المواطن الأردني بالجهات المنظمة للعملية الانتخابية نتيجة لتراكم تجارب سابقة تدخلت فيها السلطات المنظمة في مجريات العملية الانتخابية. فالحكومة الأردنية تعرف مسبقا مرشح الانتخابات الفائز، لأنها تملك بيدها كل مفاتيح القانون الجديد الذي لم يضف سوى المزيد من الفوضى وهو شكلا جديدا من أشكال العنف.

أما السبب الثاني فهو متعلق بشكل مباشر بالنظام الانتخابي وبالتحديد بنظام التصويت ونظام تقسيم الدوائر الانتخابية والتمثيل، فغياب المعايير الواضحة في تقسيم الدوائر وحصر حق الناخب في التصويت لمرشح واحد مع تعدد المقاعد أدى الى تعزيز ولاء الناخب لمرشح العشيرة السنوات الى تعزيز العصبية القبلية أو العائلة أو المنطقة بالدرجة الأولى، وهو ما أدى على مر وتحول المنافسة في الانتخابات من منافسة سياسية الى منافسة عشائرية أو مناطقية، ويتخذ هذا التنافس غير الطبيعي شكلا عنيفا في مرحلة الحملات الانتخابية وبخاصة عند اعلان النتائج، كالاعتداء على اليافطات والمقرات

الانتخابية وتمزيق صور المرشحين وصولا الى الاعتداء الجسدي وحتى اطلاق النار. وقد سجلت تقارير إعلامية استعانة بعض المرشحين بعدد من البلطجية في حملاتهم الانتخابية سواء بهدف احتوائهم او لاستخدامهم في حماية المقرات، وكما هو معروف فان سلوك هؤلاء يميل الى العنف في تعاملهم مع أي منافسين.

كما شاعت مؤخرا ظاهرة بيع وشراء الأصوات في الانتخابات، وقد تم تسميتها بالمال السياسي، وهنا تختلف الورقة بالتسمية حيث أن المال السياسي يمكن أن يكون مشروعا، فعلى سبيل المثال فإن التبرعات التي يتم تقديمها للمرشح يمكن لها أن تندرج في بند المال السياسي، أما بيع وشراء الأصوات فلا يمكنه وصفه الا بالرشوة، حيث يدفع المرشح أو وكيله مبلغا من المال مقابل ضمان التصويت من قبل الناخب وهي عملية غير مشروعة ومخالفة لقانون الانتخاب والمشكلة في هذه الظاهرة لا تقف عند تزوير إرادة الناخبين باستخدام المال أو وصول غير المؤهلين الى مراكز صناعة القرار، فهذه الظاهرة تكرس وتجذر سلوك الرشوة في المجتمع بل وتكاد تجعله أمرا طبيعيا ومستساغا. فعدم قناعة الناخب بالنظام الانتخابي وبالتالي بجدوى مجلس النواب من الأساس، وعليه فالناخب يعتبر الصوت الذي سيدلي به مهدورا وبلا قيمة ويصل الى قناعة بأن الثمن الذي سيقبضه مقابل هذا الصوت اكثر فائدة له من اهدار صوته على برلمان لا يثق به أساسا.

وأن التعاطي مع العنف الانتخابي ظل في حدوده الشكلية، فلم تسعى الدولة إلى رفع مستوى الوعي، أو تعزيز الهوية الوطنية بدلا من الهويات الفرعية وانتقل العنف الانتخابي إلى الجامعات مع كل عملية انتخابية للطلبة، وعادة ما تقوم الانتخابات على أساس عشائري، وفي ظل تدخلات أمنية. وانتقل العنف بصورة صارخة خلال السنوات الأخيرة إلى مجلس النواب، الذي شهدت قاعته مشاجرات نيابية استخدمت فيها الأحذية، وزجاجات الماء، ووصل الأمر حد استخدام السلاح الناري.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من الانفراج السياسي الأردني، منذ انتخابات عام 1989 التي جرت وفق نظام انتخابي متعدد الأصوات مرّ النظام الانتخابي في الأردن في اكثر من مرحلة، وانطلاق مسيرة الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن منذ تولي الملك عبدالله الثاني العرش في المملكة الأردنية الهاشمية في العام 1999، بدأت مرحلة سياسية جديدة نحو الديمقراطية، وهي استكمال لمرحلة قبلها بدأت في عام 1989 عنوانها الأساسي الديمقراطية والتعددية وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في الحكم، وعودة الحياة البرلمانية، واحترام الحرية المسؤولة في التعبير عن الرأي ودعم حرية الصحافة، كما اعتمد الأردن مبدأ التعددية الحزبية، واستحداث مركز لدراسات الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، إلا أن دراسة الأثر الاجتماعي للنظام الانتخابي ما زال محدود رغم عمليات التحديث السياسي التي مرت بها الدولة، فقد فشل النظام الانتخابي في التعامل مع النسيج الاجتماعي للمجتمع الأردني القائم

على أساس عشائري، وسجلت تقارير مراقبي الانتخابات المحليين والتقارير الإعلامية العديد من حالات العنف المرتبطة بالعملية الانتخابية، وقد تراوحت هذه الحالات بين العنف اللفظي والعنف الجسدي الفردي وصولا الى العنف الجماعي، وتم تسجيل حالات اطلاق نار على مرشحين وكذلك حالات اعتداء على صناديق الاقتراع من قبل انصار مرشحين، وأن العنف الانتخابي الذي حصل في دائرة بدو الوسط وفي محافظة الكرك وبالتحديد في لواء فقوع أدى الى التأثير على نتائج الانتخابات ونتج عنه ابطال هذه النتائج بقرار قضائي قضائي. لذا فإن مشكلة الدراسة تتحدد في التساؤل التالي:

- ما أنواع العنف الناتج عن المنافسة في الانتخابات النيابية والبلدية في المجتمع الأردني من وجهة نظر أعضاء مؤسسات المجتمع المدني؟

أسئلة الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1- ما حجم ظاهرة العنف المجتمعي الناتج عن الصراع في الانتخابات النيابية والبلدية في المجتمع الأردني؟
2- من هم أكثر الأفراد ممارسة للعنف المجتمعي الناتج عن الصراع في الانتخابات النيابية والبلدية في المجتمع الأردني؟
3- هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التعصب القبلي وظاهرة العنف المجتمعي الناتج عن الصراع في الانتخابات النيابية والبلدية في المجتمع الأردني
4- هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التنشئة الأسرية الخاطئة وظاهرة العنف المجتمعي الناتج عن الصراع في الانتخابات النيابية والبلدية في المجتمع الأردني
5- هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التعصب الحزبي وظاهرة العنف المجتمعي الناتج عن الصراع في الانتخابات النيابية والبلدية في المجتمع الأردني
6- هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين ضعف الوازع الديني وظاهرة العنف المجتمعي الناتج عن الصراع في الانتخابات النيابية والبلدية في المجتمع الأردني
7- هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تساهل الأجهزة الأمنية في مواجهة أحداث العنف وظاهرة العنف المجتمعي الناتج عن الصراع في الانتخابات النيابية والبلدية في المجتمع الأردني

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها:

1- التعرف على العنف الناتج عن المنافسة في الانتخابات النيابية والبلدية في المجتمع الأردني من وجهة نظر أعضاء مؤسسات المجتمع المدني.

2- التعرف على أكثر الأفراد ممارسة للعنف المجتمعي الناتج عن الصراع في الانتخابات النيابية والبلدية في المجتمع الأردني.

3- التعرف على أشكال العنف المجتمعي الناتج عن الصراع في الانتخابات النيابية والبلدية في المجتمع الأردني.

4- تحديد ابرز خصائص مرتكبي العنف المجتمعي الناتج عن الصراع في الانتخابات النيابية والبلدية في المجتمع الأردني.

5- التعرف على العلاقة بين (التعصب القبلي، التنشئة الأسرية الخاطئة، التعصب الحزبي، ضعف الوازع الديني، تساهل الأجهزة الأمنية في مواجهة أحداث العنف) وظاهرة العنف المجتمعي الناتج عن الصراع في الانتخابات النيابية والبلدية في المجتمع الأردني.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من انها تركز على دور مؤشرات العنف المجتمعي الناتج عن الصراع في الانتخابات النيابية والبلدية في المجتمع الأردني خاصة وأن الدراسة تأتي من وجهة نظر أعضاء مؤسسات المجتمع المدني ، ومن هنا فأن أهميتها تأتي من جانبين الأول علمي والآخر عملي:

1- الأهمية العلمية:

وتتمثل الأهمية العلمية للدراسة في السعي لرفد الأدبيات العربية بإسهام أكاديمي يفسر الأثار التي ألقى بها النظام الانتخابي على المجتمع الأردني، وتتناول ذلك من خلال الربط بين هذا النظم الانتخابية وعدد من الظواهر والمحاور المجتمعية كالعنف المجتمعي، ظاهرة الرشوة، وحدوث اشتباكات بين أنصار مرشحين وتمزيق يافطاتهم إلى جانب تعرض مرشحين إلى اعتداءات. كما تأتي الأهمية العلمية من خلال التعرف على الأثار الاجتماعية السلبية التي أفرزها النظام الانتخابي في ظل تزايد الاعتماد على المكون العشائري في مجمل لقضايا الراهنة على حساب المكونات الأخرى إلى درجة أن أصبحت النظرة السائدة لدى العديد من أفراد المجتمع الأردني بعدم جدوى الانتخابات وفقدان الثقة بالبرلمان.

2- الأهمية العملية:

تأتي الأهمية العملية لهذه الدراسة من تقديم رؤية حول ردود الفعل عند القوى السياسية المختلفة والنشطة على الساحة الأردنية لتراجع اهتمام المجتمع الأردني بالانتخابات، لأنها أصبحت بيئة محتقنة لعنف جماعي، كما تكمن الأهمية العملية لهذه الدراسة في أنها تمثل قاعدة معلومات أولية يمكن أن توظف لرصد التطورات المستقبلية في الحياة السياسية

الأردنية، إضافة إلى كونها، من الناحية التطبيقية، وبما تصل إليه من نتائج، يمكن أن تشكل إحدى المرجعيات لصانعي القرار في رسم السياسات العامة واتخاذ الخطوات المناسبة للحد من ظاهرة العنف المجتمعي، وتعزيز النهج الديمقراطي. مما يدفع باتجاه رفع حالة التوتر السياسي والعنف المجتمعي في فترة حساسة تحتاج فيها البلاد إلى وجود إجماع وطني ومشاركة حقيقية.

مفاهيم الدراسة:

مؤسسات المجتمع المدني: وهي مؤسسات تُعنى في تعزيز عملية التنشئة الاجتماعية التي تكفل تعايشهم مع المجتمع وذلك من خلال الفهم السليم للمجتمع وقيمه بما يترك أثرا على اهتماماتهم وسلوكهم ويجعلهم يتقبلون ذاتهم ومجتمعهم ويتوافقون مع عاداته وتقاليده.

الانتخاب : ممارسة الفرد حق الاختيار في الوقت الذي تتسابق فيه الإرادات المؤهلة لتلك الممارسة

الدور السياسي: ويقصد به هنا الأفعال والإجراءات والأنشطة السياسية التي تقوم بها الأحزاب من اجل تأسيس دولة ذات نظام بالوصول إلى السلطة.

النظام السياسي: هو مجموعة من التفاعلات وشبكة معقدة من العلاقات الإنسانية، تتضمن عناصر القوة أو السلطة، أو الحكم، فالنظام السياسي يختلف عن مفهوم الدولة، فالأول مجرد مفهوم مركب تحليلي يستخدم لفهم الظاهرة السياسية لتسهيل عملية التحليل، والنظام ليس له وجود واقعي، وإنما هو موجود في أذهاننا أي أنه تصور يستخدمه الباحث لتحليل جوانب الظاهرة التي تشكل محور الدراسة.

العنف الانتخابي: الممارسات العنيفة في فترة الانتخابات بغرض إرغام الناخبين وإخافتهم لتحقيق مكاسب انتخابية لمصلحة مرشح آخر.

العنف المجتمعي: تعدي على قواعد ومعايير سائدة داخل نسق اجتماعي معين وهو سلوك يعارض ولا يتقبل المعايير الاجتماعية ووحدة النسق الاجتماعي.

حدود الدراسة:

1-الحدود الزمانية: تم جمع البيانات في شهر شباط من العام(2020م)

2-الحدود المكانية: تُجرى هذه الدراسة في مؤسسات المجتمع المدني في المملكة الأردنية الهاشمية وتشمل (الأحزاب السياسية والأندية الشبابية والجمعيات).

3-الحدود الموضوعية: اقتصر موضوع الدراسة على قياس العنف الناتج عن المنافسة في الانتخابات النيابية والبلدية في المجتمع الأردني من وجهة نظر أعضاء مؤسسات المجتمع المدني.

4-الحدود البشرية: تم تطبيق الدراسة على عينة من المنتظمين للأحزاب السياسية الأردنية.

نظريات الدراسة:

تعددت النظريات التي تناولت موضوع العنف الانتخابي وتباينت في تفسيرها لهذه الظاهرة تبعًا للافتراضات النظرية التي انطلقت منها، وفيما يلي عرض لبعض هذه النظريات:

نظرية التحليل النفسي:

صاحب هذه النظرية هو الطبيب النمساوي سيجموند فرويد (Sigmond Frued 1856-1939)، حيث أصبح طبيباً عام 1881، يعمل في مختبرات آرنست فون بروك في معهد الفيزيولوجيا في النمسا. إلا أن فقره المادي دفعه لترك البحث العلمي ليتجه للعمل في الميدان الطبي. حيث غادر المعهد عام 1882 ليعمل طبيباً باطنياً وباحثاً في علم الأعصاب. عام 1885 ذهب إلى فرنسا ليتدرب على يد تشاركوت (Charchot) أستاذ الطب النفسي في باريس، وتعلم على يديه التنويم المغناطيسي. عام 1886 عاد فرويد إلى النمسا ليمارس الطب والعلاج بالتنويم المغناطيسي. عام 1890 بدأ فرويد يمارس طريقته وصديقه جوزيف بروير (Bruer) في العلاج القائم على التفاعل اللفظي بين الطبيب والمريض، ونشر معه دراسات حول الهيستيريا. عام 1900 أسس فرويد ما يعرف بجماعة التحليل النفسي، عام 1905 أصدر فرويد كتاب "تحليل الأحلام" كما أصدر العديد من المؤلفات إلى أن توفي بنوبة قلبية عام 1939 (عبدالعاطي، وآخرون، 2004). فالعنف والقوة وسيلتان للتغلب على مشاعر القصور والنقص والخوف من الفشل، وإذا لم يتم التغلب على هذه المشاعر عندئذ يصبح سلوك العنف استجابة تعويضية عند هذه المشاعر ويضيف أن العنف ليس دافعاً غريزيًا ولكنه رد فعل تجزأ إلى جزء شعوري وآخر لا شعوري، ويميل إلى التغلب على مصاعب الحياة، فالعنف تابع عام للتفوق والكفاح، كما أنه في شكلِهِ المرضي ميل نحو التدمير (خليفة ، والهولي ، 2003).

نظرية الأنوميا:

نظرية ميرتون عالجت موضوع الانحراف الاجتماعي أكثر من موضوع الجريمة أو السلوك الجنائي وهي نظرية عامة فهي ترى أن المجتمع يؤكد على أهداف ثقافية بنائية من جهة، ومن جهة أخرى يضع الوسائل المقبولة والمشروعة لتحقيق أهداف المجتمع مثل التعليم، والعمل، وجمع المال، فميرتون يرى أن الهدف الأسمى في المجتمع الأمريكي هو المال وبالتالي فإن أي سلوك لا يحترم هذه القيم الثقافية هو سلوك منحرف. وعندما يواجه الشخص ضغوط البناء الاجتماعي وضغوط النجاح وتحقيق الأهداف، تظهر مرحلة الانوميا.

وفي ذلك يقول ميرتون "إن الصراع بين الوسائل المؤسسية والأهداف المحددة الثقافية هي التي تسبب اللامعيارية"، وهنا نجد أن ميرتون يرى أن الظروف الاجتماعية تضع

ضغوطا متباينة على الأفراد تبعا للبناء الاجتماعي (الوريكات، 2008).

نظرية التعلم الاجتماعي:

من أعلام هذه النظرية بندورا ووالتر (Bandura, Walters, 1959)، ومثال على هذا المدخل، نجد أن سلوك الأطفال يتبع ردود الأفعال من قبل الآخرين سواء أكان سلباً أم إيجابا، وخاصة أولئك الناس الكبار المحيطين بهم ولديهم علاقات تواصل معهم، وبشكل خاص الآباء والأخوة الكبار أو ما يسمى الناس المهمين، إضافة إلى ذلك ما يشاهده الصغار على شاشة التلفاز وغيره من وسائل الاتصال، ولنفرض أن الأطفال يشاهدون فيلما يتسم بالعنف، فقد شاهد الأطفال شخصا بالغا يضرب ويستخدم العنف، وإذا ما لاحظوا أن هذا السلوك تم تعزيزه أو مكافأته، فعلى الأرجح سوف يستجيب الفرد بنفس الأسلوب إذا ما مر بنفس التجربة.

ويقترح العالم بندورا ووالتر (Bandura, Walters, 1959) والمشار لهما في (عبد العاطي وآخرون، 2004) أن سلوك العنف عند المراهقين هو نتيجة للعلاقات المضطربة مع الوالدين أو ما نسميه بالغضب والإحباط الذي يتولد نتيجة هذه العلاقات الأسرية المضطربة عند اليافعين، وبالتالي نجد الفرد يفتقر إلى علاقات المودة والمحبة والتي يفترض أن تسود الأسرة.

ويميز "بندورا ووالتر" بين اكتساب الفرد للسلوك وتأديته له، فاكتساب الشخص للسلوك لا يعني بالضرورة أنه سيؤديه، إذ أن تأديته لسلوك النموذج تتوقف بشكل مباشر على توقعاته من نتائج التقليد،وعلى نتائج السلوك،فإذا توقع أن تقليده لسلوك النموذج سيعود عليه بنتائج سلبية (أي سيعاقب على سلوكه) فان احتمالات تقليده له ستقل، أما إذا توقع الملاحظ أن تقليده لسلوك النموذج ستعود عليه بنتائج ايجابية فان احتمالات تقليده لذلك السلوك تصبح أكبر (جابر، 2004).

واهتم كل من "بندورا ووالتر" بدراسة الإنسان في تفاعله مع الآخرين، وأعطيا اهتماماً بالغاً بالنظرة الاجتماعية. والشخصية في تصورهما لا تفهم إلا من خلال السياق الاجتماعي والتفاعل الاجتماعي والسلوك عنده يتشكل بالملاحظة أي ملاحظة سلوك الآخرين، ومن الملامح البارزة في نظرية التعلم الاجتماعي الدور الواضح الذي يوليه تنظيم السلوك عن طريق العمليات المعرفية مثل الانتباه، التذكر، التخيل، التفكير، حيث لها القدرة على التأثير في اكتساب السلوك، وأن الإنسان له القدرة على توقع النتائج قبل حدوثها ويؤثر هذا التوقع المقصود أو المتخيل في توجيه السلوك (الصالح، 2002).

وتتلخص وجهة نظر بندورا ووالتر (Bandura, Walters, 1959) والمشار لهما في (حجازي، 2005) في تفسير العنف الانتخابي بالاتي:

1. معظم العنف الانتخابي متعلم من خلال الملاحظة والتقليد، وهناك عدة مصادر يتعلم من خلالها الفرد العنف منها:

2. التأثير الأسري، الأقران، النماذج الرمزية في المسلسلات التلفزيونية.
3. اكتساب العنف من الخبرات السابقة.
4. التعلم المباشر للمسالك العدوانية كالإثارة المباشرة للأفعال العدوانية الصريحة في أي وقت.
5. تأكيد هذا السلوك من خلال التعزيز والمكافآت.

يرفض باترسون Patterson وباندورا Bandura أصحاب هذه النظرية فكرة أن العنف ينتج من دوافع داخلية، بل يؤكدان أن العنف ينتج عند تعلم اجتماعي يعتمد على الإثارة والتقليد، والتعزيز، وأنه سلوك متعلم مكتسب لا يختلف عن أي سلوك اجتماعي يكتسبه الفرد، وهذا النمط من أنماط السلوك يعتمد على التعزيز المباشر، وغير المباشر، وأيضًا على التقيد الاجتماعي لسلوك أشخاص آخرين في نفس البيئة (الحسن، 2008).

وبما أن أفراد أي مجتمع يتعلمون عاداته وتقاليده وأعرافه قد يتصرفون بطرق يعتبرها المجتمع مرغوبة، فإن النظريات العدوانية أو العنيفة غالبًا ما تحدث في ثقافة تتقبل أو تشجع العنف، حيث أن العادات العنيفة تكتسب من خلال التقليد، أو كنتيجة للسلوك المنحرف (Fjelde, & Höglund, 2016).

نظرية الإحباط:

قام كل من دولارد وميلر Dollard & Miller بدراسة الإحباط وعلاقته بظهور العنف أو العدوان لدى الإنسان، واعتبروا أن العنف أو العدوان هو استجابة فطرية للإحباط، حيث تزداد شدة العدوان وتقوى حدته كلما زاد الإحباط وتكرر حدوثه.

فإذا منع الفرد من تحقيق هدف ضروري له شعر بالإحباط وكان العنف هو رد الفعل على مصدر الإحباط سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (Agenw, 2006)، وعلى هذا الأساس فإن الرغبة في السلوك العنيف تختلف باختلاف كمية الإحباط التي يعاني منها الفرد.

وقد قدم دويدار (2002) تفسيرًا يؤكد فيه نظرية الإحباط، حيث يرى أن الإحباط إن لم يؤد في معظم الظروف إلى العنف فإن كل عنف يسبقه موقف محبط، وقد تكونت هذه النظرية من مجموعة دراسات وتوصلت إلى أن العنف يعقب إحساس الفرد بأنه لا يستطيع أن ينال ما يريد.

نظريات الضبط:

تفترض نظريات الضبط أن دافع الجريمة أو العنف يكون ساكنا لدى جميع الأفراد في

المجتمع، ولذلك نجد أن بعض هؤلاء الأفراد ربما يسلكوا سلوكا مضادا للمجتمع إذا لم يتعلم أو يتدرب على فعل عكس ذلك. وبعض الأفراد لا يمكنه تكوين علاقات أو روابط أو صلات مودة مع الأفراد الآخرين ذوي التأثير الإيجابي لذلك لا يمكنه تمثل الضوابط الضرورية. ومن النظريات الممثلة لهذه الفئة نظرية الاحتواء التي قدمها (ريكلز) والتي افترض فيها أنه كلما كان هناك احتواء خارجي كبير في المجتمع أمكن التحكم في معدلات الجريمة أو العنف، فإذا كان المجتمع متكاملا بصورة جيده، مع تحديد دقيق للأدوار الاجتماعية وحدود سلوك الأفراد والنظام العائلي الفعال والإشراف وتدعيم الأفعال الإيجابية فيمكن إذا احتواء انتشار الجرائم. ولكن إذا كانت أساليب الضبط الخارجية غير موجودة أو ضعيفة، فإن الاحتواء الداخلي متمثلا في القيود الداخلية أو الأنا الأعلى يصبح هو المهم في الوقاية من الإنحراف والجريمة (الوريكات، 2008).

النظريات الاجتماعية:

تركز النظريات الاجتماعية على دور العوامل أو القوى لاجتماعية الخارجية في نشأة الجريمة والسلوك العنيف، وتأخذ التفسيرات التي قدمتها النظريات الاجتماعية أكثر من شكل، لكنها تشترك في افتراض أن السلوك الاجرامي لا يختلف في طبيعة تكوينه عن مجموع السلوك الاجتماعي العام للأفراد. وذلك لأن كلا من هذين النوعين من السلوك يخضع في طبيعته إلى عمليات اجتماعية واحدة، ومن ثم فإن الأفراد يستجيبون لهذه العمليات والعوامل باستجابات آلية وبشكل واحد متشابه.

وفي هذا السياق يكون التأكيد على ثلاثة عوامل أساسية هي: الخصائص الخارجية المشتركة بين كل منتهكي القانون، والأسباب التي سبقت السلوك الإجرامي، والأسباب التي برزت من التكوين البيئي الذي يؤثر في مجموعة كبيرة من الأفراد، بما في ذلك الطبقة الاجتماعية والاعتبارات السياسية والجغرافية (المطوع، 2004)

ومن النظريات الاجتماعية والتي سوف أقوم بعرضها وتفسيراتها، نظرية التفكك الاجتماعي والتي تعتبر المحور الأساسي لأغلب التفسيرات أو تدور حولها وترتبط بها بشكل أو بآخر، كذلك هناك نظرية ثقافة العنف، ونظرية الحرمان النسبي، وأخيراً نظرية الصراع الثقافي.

نظرية التفكك الاجتماعي:

هناك افتراض أن النموَّ الاجتماعي والاقتصادي له تأثير كبير على حجم الجريمة وأنماط السلوك الإجرامي حيث تعود نظرية التفكك الاجتماعي إلى فكرة تأثرّ الإنسان بالبيئة، وفي المجتمع الحضري يتحسّن المستوى الاقتصادي والاجتماعي والصحي للأفراد كلّما كان مكان سكنهم بعيداً عن مركز المدينة التجاري، حيث يتمركز في هذا المركز العمّال والمهاجرون والفقراء. ففي دراسة برجس (Burgess, 1968) وهو من روّاد هذه النظرية، تبيّن أن الأحياء الانتقالية (المتاخمة لمركز المدينة) ترتفع فيها معدلات الجريمة، وهي أحياء يعيش فيها الفقراء والمهاجرين (عويس، 2010).

لقد بنى شو ومكي (Shaw & Macky, 1973) على من سبقهم من علماء مدرسة شيكاغو وخاصة بارك وبرجس في دراساتهم انحراف الأحداث وافترضوا أن العلاقات الاجتماعية الجيدة والصداقات بين الناس في الأحياء تعمل كضوابط اجتماعية ضد الجريمة والانحراف وبالتالي يسود التنظيم الاجتماعي. أما إذا وجد العكس وفقد الناس الشعور بالولاء للمنطقة، فإن التفكك الاجتماعي هو الذي يسود وبالتالي تظهر المشاكل الاجتماعية كالجريمة وانحراف الأحداث (الصالح، 2002).

حيث أن ارتفاع معدلات الجريمة في مركز المدينة سببه التفكك الاجتماعي الناتج عن التحضر والتعقد الاجتماعي والنمو الإسكاني الكبير والكثافة السكانية العالية (جابر، 2004).

والتفكك الاجتماعي مفهوم متسع يشكل ظواهر اجتماعية وثقافية عديدة. فهو يشير إلى تناقض وصراع المعايير الثقافية، وضعف أثر قواعد السلوك ومعاييره، وصراع الأدوار الاجتماعية، وانعدام الالتقاء بين الوسائل التي يجيزها المجتمع مع غايات الثقافة فيها، وأخيراً إلى انهيار الجماعات وسوء أدائها لوظائفها. ومعنى ذلك أن هناك شكلين أساسين للتفكك الاجتماعي:الشكل الأول هو اضطراب البناء الاجتماعي ويشمل ما يطرأ على الجماعات والتنظيمات والنظم الاجتماعية من تقويض دعائمها وانعدام تكاملها، وتدهورها وتوقفها عن النمو. كما يشمل الفساد أو الخلل الذي يطرأ على العلاقات الوثيقة القائمة بين الأفراد والجماعات والمؤسسات والطبقات الاجتماعية. أما الشكل الثاني فهو قصور الأداء الوظيفي، ويشمل كل ما يعمل على إفساد الكفاية الوظيفية أو الفشل في القيام ببعض متطلبات الوظيفة مثل الأغراض والأهداف التي يحدث لها نوع من الخلط والغموض.

ولقد ربطت نظريات اجتماعية كثيرة بين التفكك الاجتماعي والسلوك الإجرامي وافترضت أن السلوك الإجرامي ينشأ في ظل وجود مظهر أو أكثر من مظاهر التفكك، وافترضت هذه النظريات أن التفكك الاجتماعي دالة إيجابية للتحضر الذي يتزايد فيه الصراع، وسلوك الأفراد يتأثر تأثرا سلبيا مباشرا يجعل من الصعب التنبؤ بسلوك الأفراد الذي يأخذ مسار الجريمة في حالات عديدة، وبالذات إذا ما وجد الفرد نفسه في وسط جماعة يسود السلوك الإجرامي بين أعضائها (المطوع، 2004)

ولقد افترض شو Show أن أكبر تجمع للمجرمين والجانحين يحدث في المناطق التي تتسم بالتفكك الاجتماعي. ففي ظل الظروف القائمة في الأحياء المتخلفة يصبح المجتمع مفككا وتضعف رقابته على أفراده، بحيث لا يخضعون للضغوط التي تلزمهم بمراعاة المعايير الاجتماعية المعمول بها، وبالتالي ينعدم التكامل لدى النظم الاجتماعية، وهنا تصبح الأنماط الإجرامية هي السائدة تنتقل بسهولة ويسر (المطوع، 2004).

نظريّة البناء الاجتماعي Social Structure:

تطورت هذه النظرية من أفكار دور كايم في التضامن والتفكّك الاجتماعي، ولقد طور ميرتون (Merton, 1957) هذه النظرية، حيث يرى أنّ الأبنية الاجتماعية تمارس ضغوطاً على الأشخاص تدفعهم لارتكاب الجريمة والسلوكيات المنحرفة، كالفقر الذي يدفع للسرقة ويرى ميرتون أن الانحراف يظهر عندما لا يكون هناك توازن اجتماعي بين الأهداف المقبولة اجتماعياً والطرق المقبولة اجتماعياً في تحقيق هذه الأهداف (عبد العاطي وآخرون، 2004).

ويرى ميرتون أن الأنومي حالة اجتماعية من التناقض والصراع بين الأهداف التي يحددها المجتمع والوسائل التي يقررها لتحقيق هذه الأهداف. وتظهر حالة الانحراف بسبب ضعف المعايير الاجتماعية أو غيابها أو عدم وضوحها والتي تضبط السلوك الاجتماعي. (Merton, 1957).

وإن العنف عند ميرتون أنّه محُصّلة للبناء الاجتماعي مثله في ذلك مثل السلوك الامتثالي وهناك عنصرين لهما أهمية مباشرة ضمن عناصر البناءات الاجتماعية والثقافية المختلفة وهما:

أولاً: الأهداف والغايات والمصالح المحُددّة ثقافياً والتي تعتبر مشروعة لجميع أعضاء المجتمع.

ثانياً: الوسائل المقبولة والتي تقررها النظم الاجتماعية وتعمل على تحقيق هذه الأهداف (يوسف، 2002).

نجد أن ميرتون يختلف عن دور كايم في تفسيره للانحراف، حيث يرى دور كايم أن الإنسان لديه رغباتُ غير محدودة بشكل طبيعي وهو يتوق لتحقيقها وبالتالي لا بُدّ من ضبطه اجتماعياً، بينما ميرتون يرى أنّ الظروف الاجتماعية تضع ضغوطاً متباينة على الأفراد حسب البناء الاجتماعي ولذلك فعليهم التكيف أو الاستجابة بشكل مختلف، أمّا الرغبات فعند ميرتون هي منشأ طبيعي (جابر، 2004).

أنماط التكيّف (The Modes of Adaptation)

أ- الملتزمون (Conformists): تتميز هذه الشريحة بالتزامها بأهداف المجتمع الثقافية والوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف، وبهذه الشريحة يعمّ السلام والطمأنينة لالتزامهم بالعمل الوظيفي في مؤسسات المجتمع. ويُعدّ هذا النمط من الاستجابات السوية حيث يُتاح للأفراد اختيار الوسائل المقبولة اجتماعياً لتحقيق الأهداف المحددة ثقافياً.

ب- المخترعون (Innovators): هذه الشريحة يريدون تحقيق النجاح ويقبلون الأهداف ولكن بوسائل غير مشروعة، لذلك انصب الاهتمام عليها من علماء الاجتماع. حيث ينطبق عليهم مبدأ الغاية تبرر الوسيلة فبدلاً من أن يعمل الشخص يلجأ إلى السرقة فالقيم الثقافية في المجتمع تركز على أهداف النجاح إلا أن الفرص

المتاحة لتحقيق هذه الأهداف تعتبر محددة إلى درجة كبيرة بواسطة البناء الاجتماعي مما يدفع الأفراد إلى ابتداع وسائل غير مشروعة وهنا يحدث العنف حيث ينتشر هذا النمط في الطبقة الدنيا (جابر، 2004).

ج- الطقوسيين: وهم عكس المخترعين تماماً أي أنهم يحترمون القوانين المعمول بها لكنه لا تهمهم الأحداث والسعي لتحقيقها كالموظف الذي يطّبق القوانين والتعليمات حرفياً ولكن يهمل التقدم الإداري حيث الأنظمة والتعليمات هي الهدف الأسمى، وهذا يقّلل من احتمال التجديد ويعزز المسايرة الكاملة للروتين وقد يُعدّ هذا السلوك انحرافاً من وجهة نظر الأسوياء أحياناً (جابر، 2004).

د- الانسحابيون (Retreatists): هم الأقلّ شيوعاً غير طموحين يختارون الانسحاب من المجتمع كاللجوء للمخدرات فيكونون هم الضحايا. فهؤلاء الناس يرفضون الأهداف الثقافية والوسائل المشروعة وهذا النمط ينتشر بين المتسولين ومتعاطي المخدرات حيث عدم القدرة على تحقيق الأهداف بالوسائل المشروعة لانعدام الفرص المتاحة ومن جهة أخرى عدم القدرة على تحقيق الأهداف بالوسائل غير المشروعة نظراً لوجود التحريات فيتّم التخلّي عن الأهداف والوسائل معاً فيكون الهروب من المجتمع فيصبح الفرد غير منتمٍ إلى المجتمع (مانيس، 2006).

ه- الثائرون (Rebellions): شريحة ترفض الوسائل المشروعة وترفض الأهداف الثقافية لكن لهم أهدافهم الخاصة كالجماعات الثوريّة والعصابات التي تستخدم العنف حيث يخلقون أهدافاً ووسائل جديدة ويحاولون إقامة نظام اجتماعي جديد، إن نظرية ميرتون للأنوميا ركزت على التوزيع الغير عادل للوسائل المشروعة لذلك فالمجتمع هو الذي يصنع المجرم.

فالانحراف عند ميرتون هو"مجُرّد استجابة نمطية من جانب أبناء الطبقة الدنيا نحو فقدان المعايير المجتمعية الشاملة (جابر، 2004)، فالأفعال الانحرافية كالسرقة والتهديد تستهدف الحصول على الثروة أو القوة بوسائل غير مشروعة ونُدْرة الفرص المشروعة يدفع الفرد لاستخدام الوسائل المشروعة. بالتالي من وجهة نظر ميرتون فالجريمة مُتوقَّع أن تزداد في المجموعات ذات الاتصال المحدود بالوسائل المقررة اجتماعياً.

هذه النظرية تطبق في العلاقة بين الانحراف والتحضر حيث أن المهاجرين من الريف إلى المدينة غالباً ما يكونون من ذوي التعليم المنخفض والمهن الدنيا: مما يساعد على عدم حصولهم على المهن التي تؤمن لهم حياة آمنة وتشبع كلفة الحياة في المدينة وزيادة معدلات البطالة فإنَّ هؤلاء الأفراد لا يتمكنون من تحقيق الأهداف المقبولة اجتماعياً بطرق مقبولة اجتماعياً. (مانيس، 2006).

ولعدم توفر الوسائل المقبولة اجتماعياً بسبب انخفاض مستوى التعلم ونوعية المهن

وبالتالي عدم قدرة الفرد على تحقيق أهدافه فيتجه للانحراف ويعيش حالة الأنومي لتحقيق أهدافه الاجتماعية لتحسين الوضع المادي.

ملخص للنظريات التي تناولت ظاهرة العنف الانتخابي:

ترتكز هذه النظريات في تفسيرها للعنف الانتخابي على افتراضات متُعدّدة ولكن على الرغم من تعددها وتنوعها إلاّ أنّها جميعها تفترض أن شروط الإجرام وظروفه الأساسية توجد في البيئة الطبيعية والثقافية والاجتماعية التي تحيط بالفرد وينبعث من هذه البيئات مجموعة من العوامل الخارجية السابقة في وجودها على الفرد وعلى أي فعل إجرامي تدفع الفرد إلى ارتكاب العنف ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه أن ظروف بعض الطبقات الاجتماعية وبخاصة الطبقات الدنيا والخصائص المميزة لبعض البنى السياسية والجغرافية والبيئية هي التي تمارس تأثيرات سلبية على مجموعة كبيرة من الناس وترى معظم النظريات الاجتماعية أن هنالك مجموعة من المتغيرات تعمل على توحّد مجموعة من الأفراد على شكل تجمعات سكانية يمكن أن تتعرض لخطر العنف في أي وقت.

أمّا النظريات البنائية فتؤكّد على وجود نوع من الاهتمامات الشخصية والطموحات والقدرات والمواهب لدى بعض الأفراد ولكن لا تتوفر لديهم فرص لإبراز هذه المواهب والقدرات بطرق شرعية مقبولة اجتماعياً فيتجهون لإبرازها بطرق غير شرعية فيتولد العنف، وتؤكد التفسيرات البنائّية على أن الشروط الملائمة للفعل العنيف تبرز من خلال التعارض بين الآمال والطموحات التي يرغب في إشباعها وبين وسائل تحقيقها. ففي ظلّ هذه الظروف يضطرَّ الفرد إلى الاعتماد على الوسائل والطرق غير الشرعية لإشباع احتياجاته ومتطلباته الأساسية وهكذا فإن أصحاب هذا الاتجاه يفسّرون العنف بأنه نتاج الافتقار إلى المعايير الاجتماعية وتضار بها ونتاج التعارض فيما بين الطرق والوسائل الشرعية والطرق والوسائل غير الشرعيّة عندما يكون شخص ما بصدد تحقيق بعض الأهداف الثقافية العامة. وإنّ الأفراد من ذوي الدخل المنخفض الذين ينتمون غالباً إلى الطبقات الدنيا والى جماعات عرقية معينة أكثر تعرضاً لهذه الظاهرة، فالمجتمعات تشهد اليوم تحولات اجتماعية كبيرة وتغيرات سريعة في أبنيتها الاجتماعية وأنساقها الثقافية التقليدية محاولة اللحاق بالمجتمعات المتقدمة.

وفيما يتصل بنظريات الثقافة الخاصة فإنها تفترض تنوعات في اتجاهات الناس ويقوم هذا التنوع من الناحية الاجتماعية على أساس تنوع المعتقدات والطموحات والتوقعات ويتمسّك أصحاب هذا الاتجاه بفكرة أساسية مؤدّاها أن صراع المعايير الاجتماعية الذي يولّد السلوك الإجرامي يعزى إلى الحقيقة التي تقول أن هناك عدة طبقات اجتماعية وعدة جماعات اجتماعية تتمسك بنماذج ثقافية تتعارض مع التشريعات والقوانين الخاصة ضد أنماط معينة من الجريمة وان نماذج السلوك غير الشرعية تتدعم وتتعزز بمعايير ثقافية فرعية تمارس ضغوطاً على الفرد فتدفعه باتجاه الانحراف عن الثقافة العامة المقبولة اجتماعياً وبعبارة أخرى فان أصحاب هذه النظرية يرون أن الثقافة الخاصة أو الفرعية التي تتولد من جراء التقاء بعض الأفراد والجماعات الذين يتماثلون في مواجهة مشكلات متشابهة هي التي تخلق لديهم الميل لممارسة العنف كنوع من الحل للتغلب على مشكلاتهم وينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى

الثقافة الخاصة أو الفرعية على أنه أسلوب متميز وطريقة خاصة للحياة يتبعها أفراد جماعة معينة في نطاق مجتمع اكبر يتسم بوجود ثقافة عامة مشتركة وغالباً ما تتعارض هذه الثقافة الخاصة مع الثقافة العامة المشتركة.

غير أن أصحاب هذه النظريات الاجتماعية الفرعية يعتقدون أن فقدان المعايير الاجتماعية واضطرابها وظهور ثقافات فرعية تشجع على ارتكاب العنف هي نتاج البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد. وهذا يعني أن العنف لا ينمو في فراغ اجتماعي ويبدو أن علماء الاجتماع الإحصائي بشكل خاص قد اعتمدوا كثيراً على هذه الفرضية عندما أكدوا في خططهم الخاصة بمنع العنف على أهمية إعادة بناء الظروف الاقتصادية والاجتماعية على أساس أن العملية الإجرامية تنبعث أساساً من عدم كفاءة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على شخصية الفرد فتدفعه إلى ظاهرة العنف الانتخابي بصورة مباشرة او بصورة غير مباشرة.

الدراسات السابقة:

دراسة (العقيلي وتيم، 2005) وهي دراسة نظرية، وعنوانها" الوعي بالنظام السياسي الأردني " فقد تناولت ضرورة التثقيف السياسي للمواطن الأردني لإعداده للانخراط في الحياة السياسية، ونقل ثقافة النظام للمواطنين، وغرس قيم التسامح والابتعاد عن العنف المجتمعي، على اعتبار أن التنشئة السياسية أولى وظائف النظام السياسي ومدخله للعملية السياسية، وتمكنه من الديمومة والاستمرار وتوصلت الدراسة إلى أبرز الوظائف التي يتعين على النظام السياسي الأردني لخفض العنف الانتخابي إتباعها للوصول بأفراده إلى مرحلة الوعي السياسي.

وأجرى (Schaefer and Bassiony, 2011) دراسة بعنوان "المشاركة السياسية في القاهرة بعد أحداث 25 يناير". وهدفت إلى معرفة تأثير أحداث 25 يناير 2011 على الوعي السياسي والمشاركة السياسية لأبناء القاهرة بعد هذه الأحداث. وتكونت عينة الدراسة من أبناء القاهرة ممن تقع أعمارهم بين 18–30 سنة. واستخدمت الدراسة أداتي الاستبيان والمقابلة. وأشارت النتائج أن الأحداث التي واكبت ثورة 25 يناير من عنف ومشاجرات كان لها تأثير على أفراد عينة الدراسة فقد زادت من وعيهم ومشاركتهم السياسية، حيث كانت استجابة (120) فرد من عينة الدراسة ايجابية، مما يشير إلى أن أحداث 25 يناير كان لها تأثير إيجابي على الوعي السياسي لأبناء القاهرة.

وأجرى (بني سلامة، 2013) دراسة 'التوجهات السياسية لناشطي الحراك الشبابي في الأردن في ظل الربيع العربي على عينة مكونة من (500) مشارك من الحراك حيث أظهرت هذه الدراسة نتائج من أهمها:

1. إن الحراك حقق بعض الانجازات مثل رفع مستوى الوعي الشعبي ونشر ثقافة الاحتجاج بعيداً عن العنف وكسر حاجز الخوف.

2. إن الاتجاه نحو الحراك كان ايجابيا لا سيما في مجال سلمية الحراك.

3. إن الأسباب الاقتصادية من أكثر الأسباب تأثيرا على نشأة الحراك.

دراسة (أبي الحسن، 2014) والتي جاءت بعنوان "مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي وإشكالياته في ظل المتغيرات الحالية" حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على إشكاليات عمليات التحول الديمقراطي في الوطن العربي،و حاولت الدراسة البحث عن عوامل مفسرة لحالة التعثر الذي تعرضت له مسارات التحول في البلاد العربية وسبل معالجتها، وتناولت الدراسة إشكالية الانفلات الأمني وانتشار ظاهرة العنف التي ترافق العملية الانتخابية، التي شكلت عائقًا أمام استكمال مسارات التحول، كذلك الاستقطاب الطائفي والمذهبي والسياسي الذي سيطر على المجتمع العربي، والإشكالية الثالثة تتجسد في تدهور الأوضاع الاقتصادية وعدم قدرة الأنظمة الحاكمة على إيجاد حلول سريعة لها، وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية.

في دراسة (السنوسي، 2014) والتي جاءت بعنوان" ليبيا في مرحلتها الانتقالية الثالثة : صراع الارادرات وتنازع الشرعيات " وهدفت الدراسة إلى البحث في أثر تأزم الخلاف بعد انتخاب البرلمان الليبي، الذي تم في أجواء من الصراع السياسي بين حزبي العدالة والبناء الإسلامي وبين كتلة تحالف القوة المدنية على إثر التشكيك في شرعية رئيس الوزراء السابق(احمد معيتيق) والتهجم على المؤتمر الوطني، وعدم الاعتراف به، مما خلق خلاف وصراع سياسي بين جميع القوى السياسية، ووصلت حالة الاستقطاب ذروتها في الانتخابات البرلمانية، وتأكيد البرلمان على أن الشرعية الحقيقية هي الشرعية القانونية، ولا وجود لشرعية أثناء الثورة مما اعتبره الثوار انقلاب على ثورة 17 فبراير، وضحت الدراسة كيف أن الانتخابات خلقت حالة من الصراع السياسي بين النخب السياسية، وعدم الاعتراف بنتائج الانتخابات، وكيف خلقت أزمة الشرعية والذي استعمل فيه السلاح اسلوب لحسمها، مما تسبب في تدهور الاوضاع داخل البلاد وكان سبب للتناحر والانقسام الاجتماعي والسياسي.

وأجرى(الخزاعلة، 2015) دراسة بعنوان" الإصلاح السياسي وإرادة التغيير السياسية في الأردن 2010–2013" وهدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الإصلاح السياسي في الأردن وأثر إرادة التغير لدى النظام السياسي الأردني في تحقيقه. كما انطلقت الدراسة من فرضية مفادها بوجود علاقة بين الإصلاح السياسي وإرادة التغيير لدى النظام السياسي الأردني، وحاولت الدراسة الإجابة عن السؤال المحوري وهو ما مدى إرادة التغيير التي يمتلكها النظام السياسي الأردني لتحقيق الإصلاح السياسي المنشود؟ وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أنه لا وجود للإصلاح السياسي في ظل غياب إرادة حقيقية من قبل النظام السياسي، فلإصلاح السياسي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بإرادة النظام السياسي.

وأجرى (درادكة، 2016) دراسة بعنوان" أثر الربيع العربي على المشاركة السياسية: الأردن نموذجا (2011–2013)" يتناول هذا البحث أثر الربيع العربي على المشاركة السياسية في الأردن خلال الفترة (2011–2013) حيث وصل الباحث إلى وجود علاقة ايجابية بين الربيع العربي ومؤشرات المشاركة السياسية الأساسية والثانوية مثل العوامل

المساعدة: ظهور قوى اجتماعية جديدة، وسائل التواصل الاجتماعي، الصراع بين القوى السياسية والقيادات السياسية، العنف والسلوك الاحتجاجي والمطالب الفئوية والمناطقية والمجتمعية، أما من حيث المؤشر الكلي المرتبط بأنشطة المشاركة السياسية التقليدية وغير التقليدية كانت الأنشطة التقليدية تتجه نحو التزايد كالمسيرات التي قامت بها بعض الأحزاب وأحداث الشغب والاحتجاجات العمالية المختلفة والحركات العمالية العشائرية القبلية وحراكات المناطق وحراكات شبابية، أما من حيث زيادة الناشطين سياسيا كأحد أشكال مستويات المشاركة السياسية فقد قامت فئة الشباب والتجمعات القبلية في المناطق برفع المطالب التي تراوحت ما بين مطالب اقتصادية ومطالب سياسية دستورية. أما المؤشر المتعلق بدوافع المشاركة السياسية فقد كانت الدوافع الخاصة للمشاركين سياسيا أكثر قوة حيث ارتبطت بتحقيق مصالح وقتية تمثلت بإضرابات العمال أو مصالح غير منظمة قرابية مرتبطة بوجود المشاركين سياسيا في منطقة جغرافية محددة، أما من حيث متطلبات المشاركة السياسية فبرز استخدام وسائل التواصل الاجتماعي كوسيلة للحشد والتعبئة. قام الباحث باختيار عدة فرضيات مرتبطة بأثر الربيع العربي على كل مستويات المشاركة السياسية وأشكالها ، ودرجة الاهتمام السياسي والمطالب السياسية ودوافع المشاركة السياسية، وتوفر متطلباتها وزيادة شدة المنبهات السياسية، مما أدى إلى ظهور نتائج تمثلت في: ظهور قوى اجتماعية جديدة وتزايد أنشطة المشاركة السياسية غير التقليدية وزيادة درجة الناشطين.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

وباستعراض الدراسات السابقة نلاحظ أنها تطرقت عدد من الدراسات إلى العوامل والظروف المؤدية إلى العنف المجتمعي. وتتميز هذه الدراسة عن سابقاتها المعروضة كونها تتناول أنواع العنف الناتج عن المنافسة في الانتخابات النيابية والبلدية في المجتمع الأردني من وجهة نظر أعضاء مؤسسات المجتمع المدنيفعتبر هذه الدراسة من الدراسات المهمة في هذا الموضوع في حدود اطلاع الباحثة.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي والمنهج التحليلي لجوانب المشكلة مدار الدراسة، واكتشاف العلاقات والارتباطات بين المتغيرات، ويعد المسح الاجتماعي أكثر أنواع البحوث الاجتماعية التي تهدف إلى الوصول إلى صورة متكاملة لجوانب مجتمع العينة.

مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة المستهدف من جميع أعضاء الأحزاب السياسية في الأردن، والبالغ عددهم (15526) عضواً موزعين على (23) ثلاثة وعشرون حزبا مرخصاً حسب سجلات وزارة الداخلية لعام 2019 موزعين كما يلي:

جدول (1)توزيع مجتمع الدراسة

الرقم	اسم الحزب	تاريخ التأسيس	عدد الأعضاء	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية
1	حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني	1993/1/18	602	26.17	3.88 %
2	الحزب الشيوعي الأردني	1993/1/17	595	25.86	%3.84
3	حزب جبهة العمل الإسلامي	1992/12/7	816	35.47	%5.24
4	حزب الشعب الديمقراطي الأردني(حشد)	1993/1/24	829	36.04	%5.34
5	حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني	1993/2/9	543	23.60	%3.50
6	حزب البعث العربي التقدمي	1993/4/13	705	30.65	%4.53
7	حزب دعاء الأردني	1993/4/10	806	35.04	%5.19
8	الحزب الوطني الدستوري	1997/5/7	484	21.04	%3.11
9	حزب الحركة القومية للديمقراطية المباشرة	1997/7/10	525	22.82	%3.38
10	حزب الوسط الإسلامي	2001/12/19	504	21.91	%3.24
11	حزب الرسالة	2002/12/21	461	20.04	%2.96
12	الحزب الوطني الأردني	2007/3/14	846	36.78	%5.45
13	حزب الجبهة الأردنية الموحدة	2007/9/30	902	39.21	%5.80
14	حزب الحياة الأردني	2008/2/19	714	31.04	%4.60
15	حزب الرفاه الأردني	2009/2/17	590	25.65	%3.80
16	حزب التيار الوطني	2009/8/31	1360	59.13	%8.74
17	حزب العدالة والتنمية	2009/9/6	543	23.60	%3.49
18	حزب الحرية والمساواة	2009/11/6	890	38.69	%5.74
19	حزب الاتحاد الوطني الأردني	2011/10/12	537	23.34	%3.45
20	حزب الشباب الوطني الأردني	2011/10/30	507	22.04	%3.26
21	حزب العدالة والاصلاح	2012/1/4	636	27.65	%4.09
22	حزب جبهة العمل الوطني الأردني	2012/1/12	514	22.34	%3.4
23	حزب الاصلاح	2012/2/23	617	26.82	%3.97

عينة الدراسة:

تم أخذ عينة غير عشوائية بطريقة العينة المتاحة أو المتوفرة حجمها (500) عضو من أعضاء الأحزاب السياسية الأردنية، وتم توزيع الاستبانات على جميع مفردات العينة، حيث استرجع (445) استبانة، بنسبة مئوية بلغت (89%) فيما لم يتم استرجاع (55) استبانة بنسبة مئوية بلغت (11%) لأسباب خارجة عن ارادة الباحث، وتم استبعاد (19)

استبانة بنسبة مئوية بلغت (3.8%) لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي، ليصبح عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل (426) استبانة لتشكل ما نسبته (85.2%) من عينة الدراسة الكلية، وهي نسبة مقبولة لأغراض البحث العلمي.

جدول رقم (2):توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات (النوع الاجتماعي، العمر، المؤهل العلمي، الحالة الاجتماعية، مكان السكن، سنوات العمل في الحزب، اتجاه الحزب، المكانة الحزبية)

المتغير	المستوى	العدد	النسبة
النوع الاجتماعي	ذكور	333	%78.2
	إناث	93	%21.8
العمر	30 سنة أو أقل	93	%21.8
	من 31–40 سنة	164	%38.5
	من 41–50 سنة	120	%28.2
	51 سنة فأكثر	49	%11.5
الحالة الاجتماعية	أعزب	216	%50.7
	متزوج/ة	151	%35.4
	مطلق/ة	43	%10.1
	أرمل/ة	16	%3.8
المؤهل التعليمي	الثانوية العامة فاقل	27	%6.3
	دبلوم متوسط	82	%19.4
	بكالوريوس	268	%62.9
	دراسات عليا	47	%11.1
مكان السكن	ريف	154	%36.2
	مدينة	125	%29.3
	بادية	111	%26.1
	مخيم	36	%8.5
مدة العمل الحزبي	5سنوات فأقل	59	%13.8
	6 –10 سنوات	93	%21.8
	11 –15 سنة	194	%45.5
	16 سنة فأكثر	80	%18.8
المكانة الحزبية	قيادي	81	%19
	عضو هيئة عامة	345	%81
اتجاه الحزب	قومي	93	%21.8
	يساري	137	%32.2
	يميني	196	%46.0

يتضح من الجدول (2) بأن غالبية أفراد عينة الدراسة كانوا من الذكور بمجموع (333) بنسبة مئوية (78.2%)، فيما كان تمثيل عينة الدراسة من النساء (93) بنسبة مئوية بلغت (21.8%)، وهذا يشير إلى أن دور المرأة الأردنية في العمل الحزبي لا يزال محدوداً وقد يعزى ذلك إلى طبيعة المجتمع الأردني المحافظ القائم على العشائرية والقبلية في تكوينه الاجتماعي، وخوف المرأة من المشاركة السياسية والعمل الحزبي. وبالنسبة لمتغير العمر فإن غالبية أفراد عينة الدراسة كانوا من الفئة العمرية (31–40 سنة) بمجموع (164) وبنسبة (38.5%)، في حين بلغت نسبة أفراد عينة الدراسة والذين تقع أعمارهم من (41–50) (120) مبحوثاً بنسبة مئوية بلغت (28.2%)، وحلت الفئة العمرية أقل من (30) سنة في المرتبة الثالثة بمجموع (93) مبحوثا، وبنسبة مئوية بلغت (21.8%)، بينما جاءت الفئة العمرية التي تزيد عن (51 سنة فأكثر) (49) مبحوثاً، بنسبة مئوية (11%) من مجموع أفراد عينة الدراسة. ويمكن تفسير هذا إلى بروز دور الشباب في مراحل العمر الأكثر نضوجا من (30) عام فأكثر في العمل الحزبي السياسي، وهذا يعود إلى زيادة نسبة الوعي والتعليم عند فئة الشباب والاهتمام بالعمل السياسي والحزبي. وفيما يتعلق بالحالة الاجتماعية للمبحوثين فقد أشارت النتائج إلى أن فئة العزاب هم الأكثر تمثيلاً لعينة الدراسة بمجموع (216) مبحوثا بنسبة مئوية بلغت (50%)، أما فئة المتزوجين فقد حلت بالمرتبة التي تليها بمجموع (151) مبحوثاً بنسبة مئوية بلغت (35%)، أما فئة المطلقين فقد كان تمثيلها في عينة الدراسة بمجموع (43) مبحوثاً بنسبة مئوية بلغت (10.1%) وجاءت فئة الارامل بمجموع (16) مبحوثاً بنسبة مئوية بلغت (3.8%). ويمكن تفسير ذلك إلى أن ارتفاع نسبة العزاب في عينة الدراسة يعود إلى ان معظم الشباب من دون سن 35 عام في الأردن هم من العزاب بشكل عام وذلك لتأخر سن الزواج عند الأردنيين في السنوات الأخيرة نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها المجتمع الأردني والذي ترتب على ذلك زيادة ملحوظة في معدلات الفقر والبطالة وزيادة نسبة العنوسة، أما الفئات الأخرى فهي تقع ضمن المعدلات الطبيعية التي تمثل المجتمع الأردني بشكل عام.

وبالنسبة لمتغير المؤهل التعليمي يوضح الجدول أن (268) من أفراد العينة كانوا من حملة الشهادة الجامعية الأولى بكالوريوس بنسبة مئوية (62.9%)، كما وجد أن (82) مبحوثاً بنسبة مئوية (19.4%) هم من حملة دبلوم متوسط، وأن (47) مبحوثاً بنسبة مئوية (11.1%) هم من حملة شهادات الدراسات العليا، بينما كان (27) مبحوثاً بنسبة مئوية (6.3%) هم من حملة الثانوية العامة فما دون.

وتعزى هذه النتيجة إلى كون العمل الحزبي السياسي أصبح يحتاج إلى كوادر بشرية ذات تأهيل علمي مناسب، وأن زيادة التعليم تزيد من زيادة نسبة الوعي عند الأفراد مما يعطي العمل السياسي والحزبي قوة أكبر وتأثير اقوى حتى تتمكن من القيام بأعمالها وتحقيق أهدافها.

أما فيما يتعلق بمتغير مكان السكن فقد بينت النتائج ان (154) من افراد العينة هم من سكان الريف بنسبة مئوية بلغت (36.2%)، فيما حلت فئة سكان المدينة بالمرتبة الثانية

بمجموع (125) بنسبة مئوية بلغت (29.3%)، فيما حلت فئة سكان البادية بالمرتبة الثالثة بمجموع (111) مبحوثاً بنسبة مئوية بلغت (26.1%) فيما حلت فئة سكان المخيم بمجموع (36) مبحوثاً بنسبة مئوية بلغت (8.5%). وهذا يفسر زيادة الوعي والتعليم لدى أبناء الريف والبادية تحديدا وذلك من خلال زيادة مشاركتهم في العمل الحزبي والسياسي وهذا ما اعطى العمل الحزبي قوة أكثر، وذلك لاعتماده على مشاركة ابناء الريف والبادية في العمل السياسي لكونهم أيضا يمثلون ثقلاً عشائريا يمكن من خلاله دعم العمل الحزبي والسياسي أكثر من ذي قبل وكذلك يمكن له ان يزيد من نسبة الوعي المجتمعي بحقوق الأفراد وواجباتهم والوقوف في وجه الفساد والفاسدين.

وبالنسبة لمتغير مدة العمل الحزبي فقد احتلت الفئة من (11–15) سنة المرتبة الأولى بمجموع (194) مبحوثاً بنسبة مئوية بلغت (45.5%) فيما حل في المرتبة الثانية اصحاب الخبرة من (6–10) سنوات، بمجموع (93) مبحوثاً بنسبة مئوية بلغت (21.8%) تلتها فئة (16) سنة فأكثر بمجموع (80) مبحوثاً بنسبة مئوية بلغت (18.8%)، بينما جاءت الفئة التي تمتلك من الخبرة اقل من (5) سنوات في المرتبة الأخيرة بمجموع (59) بنسبة مئوية بلغت (13.8%).

وبالنسبة لمتغير المكانة الحزبية فقد كان تمثيل أعضاء الهيئة العامة أكثر من القياديين بمجموع (345) بنسبة مئوية بلغت (81%)، مقابل (81) مبحوثاً بنسبة مئوية بلغت (91%) من القياديين، وهذا التمثيل طبيعي حيث أن عدد اعضاء الهية العامة هو أكثر من القياديين بصورة طبيعية ولذلك فإن تمثيل الهيئة العامة بنسبة اكبر من القياديين هو امر طبيعي من حيث النسبة والتناسب لعدد الاعضاء والقياديين.

أما بالنسبة لمتغير اتجاه الحزب فقد احتل ممثلوا الأحزاب اليمينية المرتبة الأولى بمجموع (196) بنسبة مئوية بلغت (46.0%) فيما حل اليساريون بالمرتبة التالية بمجموع (137) مبحوثا بنسبة بلغت (32.2%) وجاء القوميون بالمرتبة الأخيرة بمجموع (93) مبحوثاً بنسبة مئوية بلغت (21.8%). ولتفسير ذلك فإن عدد اعضاء الأحزاب اليمينية أكثر من الأحزاب القومية واليسارية، لذلك جاء التمثيل موافقاً للتمثيل النسبي لعدد اعضاء الأحزاب السياسية الأردنية.

أداة الدراسة: من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة حول أنواع العنف الناتج عن المنافسة في الانتخابات النيابية والبلدية في المجتمع الأردني من وجهة نظر أعضاء مؤسسات المجتمع المدني، تم تطوير استبانة متكيفة مع البيئة المبحوثة، بالاعتماد على دراسة (مبارك، 2016؛ Söderström, 2018) وانسجاماً مع أهداف الدراسة ولغاية جمع المعلومات والإجابة عن الدراسة، فقد اشتملت هذه الاستبانة على جزئين هما:

الجـزء الأول: ويـشتمل علـى معلومـات شخـصية عـن أفـراد عينـة الدراسـة، وتـشمل (النـوع الاجتمـاعي، العمـر، الحالـة الاجتماعيـة، المؤهل العلمـي، مكـان السكن، مـدة العمـل الحزبـي، المكانة الحزبية، اتجاه الحزب).

الجزء الثاني: ويتكون من (41) فقرة تقيس العنف الناتج عن المنافسة في الانتخابات النيابية والبلدية في المجتمع الأردني من وجهة نظر أعضاء مؤسسات المجتمع المدني.

وقد تم قياس الفقرات باستخدام مقياس ليكرت الخماسي، وهي (5) موافق، (4) موافق بشدة، (3) محايد، (2) لا أوافق، (1) لا أوافق بشدة).

معيار الحكم على الأوساط الحسابية:

تم اعتماد المعيار التالي للحكم على الأوساط الحسابية

1. من1– اقل من2.34 بدرجة منخفضة.
2. من 2.34 – اقل من3.67 بدرجة متوسطة.
3. من 3.68– 5.00 بدرجة مرتفعة.

صـدق الأداة: تـم عـرض الاسـتبيان بـشكله الأول علـى 6 سـتة محكمـين مـن الأسـاتذة المتخصصين في العلوم الاجتماعية، والعلوم التربوية في جامعة مؤتة والجامعات الاردنية، الذين قاموا مشكورين بوضع ملاحظاتهم فيما يتعلق ببعض المفاهيم، وإعادة صياغة بعض فقرات الإستبانة، حيث تم الأخذ بآرائهم والقيام بالتعديلات المقترحة في سياق الدراسة بما يتناسب مع العلاقة بين المتغيرات محل االدراسة.

ثبـات أداة الدراسـة: تـم التحقـق مـن ثبـات الاسـتبانة بطـريقتين: الأولـى باسـتخدام ثبـات الإعـادة(Test Retest) حيـث تـم تطبيـق الاسـتبانة علـى عينـة الدراسـة الاسـتطلاعية وعـددها(25) طالبـا مـرتين وبفـارق زمنـي قـدره(14) يومـاً بـين التطبيقـين، وبحـساب معامـل ارتبـاط بيرسـون لـدرجات الطلبـة علـى الاسـتبانة بـين مرتـي التطبيـق، بلـغ معامـل الارتبـاط المحـسوب بهـذه الطريقـة(0.89) وتعـد هـذه القيمـة مرتفعـة ومقبولـة لمثـل هـذا النـوع مـن الدراسـات. والطريقـة الثانيـة باسـتخدام معامـل ثبـات كرونبـاخ ألفـا للاتسـاق الـداخلي وقـد بلـغ معامل الارتباط المحسوب بهذه الطريقة(0.91)، وهو معامل صدق مرتفع.

المعالجـة الإحـصائية: للإجابـة عن أسئلة الدراسـة واختبـار صـحة فرضـياتها تـم اسـتخدام أسـاليب الإحـصاء الوصـفي والتحليلـي الآتيـة، وذلـك باسـتخدام الرزمـة الإحـصائية (SPSS. 22.1).

1. مقاييس الإحصاء الوصفيّ (Descriptive Statistic Measures) لوصف خصائص عيّنة الدراسة بالنسب المئويّة، والإجابة على أسئلة الدراسة.
2. تحليل الانحدار المتعدّد (Multiple Regression Analysis) لاختبار مدى صلاحيّة

نموذج الدراسة، وتأثير المتغيّر المستقلّ، وأبعاده على المتغيّر التابع وأبعاده.

3. معامل ارتباط سبيرمان للرتب (Spearman Correlation) لاكتشاف العلاقات الارتباطية بين متغيرات الدراسة.

عرض النتائج:

الإجابة عن السؤال الأول: ما حجم ظاهرة العنف المجتمعي الناتج عن الصراع في الانتخابات النيابية والبلدية في المجتمع الأردني؟

جدول رقم (3):المتوسطات والانحرافات المعياري لحجم ظاهرة العنف المجتمعي الناتج عن الصراع في الانتخابات النيابية والبلدية في المجتمع الأردني

الرقم	السلوك	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
1	التعرض للعنف بالعصا	3.74	0.95	7	مرتفعة
2	التعرض للعنف باليد	3.80	0.93	3	مرتفعة
3	التعرض للعنف بآله حادة	3.85	0.89	1	مرتفعة
4	التعرض للركل	3.70	0.96	9	مرتفعة
5	التعرض للحرق والكي	3.68	1.00	10	مرتفعة
6	التعرض لكلام جارح	3.76	0.94	5	مرتفعة
7	التعرض للسخرية أمام الآخرين	3.83	0.92	2	مرتفعة
9	التعرض للسب والشتم	3.77	0.96	4	مرتفعة
10	التعرض للتحقير	3.71	0.98	8	مرتفعة
11	التعرض للمناداة باللقب	3.75	1.00	6	مرتفعة
1-10	المتوسط الكلي	3.76	0.52	-	مرتفعة

تشير البيانات الواردة في الجدول (3) أنّ المتوسط الحسابي لحجم ظاهرة العنف المجتمعي الناتج عن الصراع في الانتخابات النيابية والبلدية في المجتمع الأردني، جاء بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الكلّي (3.76) وانحراف معياري (0.52). وقد احتلت الفقرة (3) التي تنص:" التعرض للعنف بآله حادة" المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (3.85) وانحراف معياري (0.89)، وهي تعكس درجة موافقة مرتفعة، في حين جاءت بالمرتبة الأخيرة الفقرة (5) التي تنص:" التعرض للحرق والكي" وبمتوسط حسابي (3.68) وانحراف معياري (1.00)، وهي تعكس موافقة مرتفعة.

لقد باتت قضية العنف المجتمعي الناتج عن الصراع في الانتخابات ذات أولوية بين طبقات المجتمع كافة وأنها مشكلة ليست مقتصرة على بلد أو مجتمع معين، فهي ظاهرة منتشرة في جميع دول العالم. ويقف وراءها مجموعة من العوامل والأسباب، اذ أن للعوامل

الاجتماعية والثقافية والتربوية والعادات والتقاليد والعوامل البيئية والاقتصادية إضافة إلى الأسباب التشريعية التي نجدها في كثير من الأحيان تؤدي الى العنف المجتمعي. وغالباً ما يحدث خللاً في نسق القيم، واهتزازاً في نمط الشخصية مما يؤدي في النهاية وعلى المدى البعيد إلى خلق أشكال مشوهه من العلاقات والسلوك، وأنماط من الشخصية المتصدعة نفسياً وعصبياً. ويمكن تفسير ذلك إلى أن ظاهرة العنف المجتمعي الناتج عن الصراع في الانتخابات تؤدي إلى أن فقدان الأنساق الاجتماعية مما يؤدي إلى العزلة في البيئية والاجتماعية والوحدة النفسية. بفعل الغزو الثقافي والتطور التكنولوجي، والعولمة، وقبول ثقافات لغرب غير المألوفة لدينا، وبخاصة تلك التي لها آثاراً سلبيةً بارزةً وواضحةً على مقومات البناء الاجتماعي– تعدُ عاملا رئيساً من عوامل الانحراف، لدى فئة كبيرة من الشباب خاصة عند إنزواء المعايير الاجتماعية التي تعد ضابطاً وحصناً منيعاً عند غير المتقبلين لمثل تلك الثقافات. وعند ربط هذه النتيجة بنظريات الدراسة فإنها تلتقي مع نظرية التعلم الاجتماعي والتي ترى أن العنف استجابة متعلمة وترفض مفهوم العنف كغريزة للإحباط، وتقترح أن العنف ليس مختلفا عن أية استجابة أخرى متعلمة ويمكن تعلم العنف من خلال الملاحظة أو التقليد، وكثيرا ما يدعم أو يعزز هذا السلوك، فالشباب أكثر احتمالا لكي يظهروا استجابات العدوان المتعلم بواسطة نموذج العدوان، وعلاوة على ذلك تعزيز النموذج العدواني، وتلتقي مع نظرية الإحباط – العدوان والتي تشير إلى أنّه تختلف شدة الرغبة في العنف باختلاف كمية الإحباط الذي يواجهه الفرد.

الإجابة عن السؤال الثاني: من هم أكثر الأفراد ممارسة للعنف المجتمعي الناتج عن الصراع في الانتخابات النيابية والبلدية في المجتمع الأردني؟

جدول رقم (4)التوزيع النسبي لأكثر الأفراد ممارسة للعنف المجتمعي الناتج عن الصراع في الانتخابات النيابية والبلدية في المجتمع الأردني حسب شكل السلوك

السلوك	من أفراد العشيرة	من فرد كبير السن في العشيرة	من مجموعة أفراد مناصري للمرشح	من فرد مراهق عمره لا يتجاوز 18 عام	غير ذلك حدد
التعرض للعنف بالعصا	10.10	3.60	6.50	13.20	7.35
التعرض للعنف باليد	9.80	6.40	8.70	22.20	6.90
التعرض للعنف بآله حادة	19.30	3.80	7.50	22.60	5.80
التعرض للركل	8.60	2.90	4.10	15.30	7.60
التعرض للحرق والكي	5.10	1.40	2.80	13.60	7.85
التعرض لكلام جارح	10.20	1.80	7.30	11.60	5.10
التعرض للسخرية أمام الآخرين	8.90	2.10	6.80	16.50	5.20
التعرض للسب والشتم	6.10	2.60	5.60	19.60	4.10
التعرض للتحقير	8.20	3.80	7.60	16.25	5.40
التعرض للمناداة باللقب	14.60	5.80	11.90	23.80	7.90
المتوسط العام	10.09	3.42	6.88	17.465	6.32

تبين نتائج الجدول رقم (4) الأفراد الأكثر ممارسة للعنف المجتمعي الناتج عن الصراع في الانتخابات النيابية والبلدية في المجتمع الأردني حسب شكل سلوك العنف، ونلاحظ أن التعرض للعنف من قبل فرد مراهق عمره لا يتجاوز 18 عام شكل ما نسبته(17.465%) ثم التعرض للعنف من قبل أفراد العشيرة بنسبة(10.09%) التعرض للعنف من مجموعة أفراد مناصري للمرشح بنسبة (6.88%)، ثم غير ذلك وشكلت ما يقارب (6.32%) من المعتدين، وأخيراً التعرض للعنف من قبل فرد كبير السن وشكلت ما يقارب (3.42%) من المعتدين. أما أكثر أشكال العنف التي يمارسها المراهق فكانت العنف باليد، والسخرية أمام الآخرين، وممارسة الكلام الجارح، والسب والشتم، والتحقير، أما أكثر أشكال العنف التي يمارسها أفراد العشيرة فكانت التعرض للعنف بآله حادة التعرض للمناداة باللقب، والسب والشتم، والتحقير، والسخرية أمام الآخرين، ولكن الأشكال الأخرى من العنف النفسي مارسها قبل مجموعة أفراد بشكل أكثر والمتمثلة بممارسة الكلام الجارح، والسب والشتم، والتحقير، والسخرية أمام الآخرين. والعنف المجتمعي الناتج عن الصراع في الانتخابات النيابية والبلدية هو عنف تقوم به جماعة أو مجموعة من الأفراد وعادة يقوم على شعور ثابت برفض الوضع القائم الذي ترمي الجماعة إلى مناهضته. وأن العنف هو الوسيلة الوحيدة المؤدية إلى الهدف ومن وجهة نظر هؤلاء الأفراد فالفرد هنا يتصف بحرية أكثر في القيام بالعنف نظرا لأن المسؤولية تضيع بين أفراد الجماعة بعامة.

الإجابة عن السؤال الثالث: هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التعصب القبلي وظاهرة العنف المجتمعي الناتج عن الصراع في الانتخابات النيابية والبلدية في المجتمع الأردني .

جدول رقم (5):نموذج انحدار متغير نمط التعصب القبلي صاحب العلاقة وظاهرة العنف المجتمعي الناتج عن الصراع في الانتخابات النيابية والبلدية في المجتمع الأردني .

متغير التعصب القبلي المعنوي إحصائياً	المعاملات غير القياسية Unstandardized Coefficients		قيمة t	مستوى الدلالة α
	المقدر B	الخطأ المعياري Std. Error		
(الثابت)	3.003	0.157	19.134	.0000
التعصب القبلي	0.119	0.035	4.354	.0010

*** ذات دلالة إحصائية على مستوى($\alpha \leq 0.05$) فأقل. معامل التحديد R^2 = 57%. قيمة (F) المحسوبة = 111.3**

قيمة اختبار (Durbin-Watson) = 1.97

ولتقدير متغير التعصب القبلي صاحب العلاقة في ظاهرة العنف المجتمعي الناتج عن الصراع في الانتخابات النيابية والبلدية في المجتمع الأردني، ويشير الجدول (5) أن متغير التعب القبلي ذا تأثير معنوي عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في ظاهرة العنف المجتمعي الناتج عن الصراع في الانتخابات. واستطاع هذا المتغير أن يفسر ما نسبته (57%) من سبب ظاهرة العنف المجتمعي الناتج عن الصراع في الانتخابات. كما كان النموذج من خلال اختبار (F) عالي المعنوية الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$)، وكان المتغير الداخل في النموذج عالي المعنوية الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) كما يبينه اختبار(t)، ولم يعاني النموذج من مشكلة العلاقات المتداخلة في حدود الخطاء (D.W=1.97) أو مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة في النموذج (VIF<5).

الإجابة عن السؤال الرابع: هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التنشئة الأسرية الخاطئة وظاهرة العنف المجتمعي الناتج عن الصراع في الانتخابات النيابية والبلدية في المجتمع الأردني .

جدول رقم (6): نموذج انحدار متغير التنشئة الأسرية صاحب العلاقة وظاهرة العنف المجتمعي الناتج عن الصراع في الانتخابات النيابية والبلدية في المجتمع الأردني

متغير التنشئة الأسرية المعنوي إحصائياً	المعاملات غير القياسية Unstandardized Coefficients		قيمة t	مستوى الدلالة α
	المقدر B	الخطأ المعياري Std. Error		
(الثابت)	2.963	.0280	14.603	.0000
التنشئة الأسرية	.1140	.0290	3.045	.0000

*** ذات دلالة إحصائية على مستوى($\alpha \leq 0.05$) فأقل. معامل التحديد R^2 = 44.9%.قيمة (F) المحسوبة = 106.2**

قيمة اختبار (Durbin-Watson) = 1.93

ولتقدير متغير التنشئة الأسرية صاحب العلاقة في ظاهرة العنف المجتمعي الناتج عن الصراع في الانتخابات النيابية والبلدية في المجتمع الأردني ، ويشير الجدول (6) أن متغير التنشئة الأسرية ذا تأثير معنوي عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في ظاهرة العنف المجتمعي الناتج عن الصراع في الانتخابات. واستطاع هذا المتغير أن يفسر ما نسبته (44.9%) من سبب ظاهرة العنف المجتمعي الناتج عن الصراع في الانتخابات. كما كان النموذج من خلال اختبار (F) عالي المعنوية الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$)، وكان المتغير الداخل في النموذج عالي المعنوية الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) كما يبينه اختبار(t)، ولم يعاني النموذج من مشكلة العلاقات المتداخلة في حدود الخطاء (D.W=1.93) أو مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة في النموذج (VIF<5).

الإجابة عن السؤال الخامس: هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التعصب الحزبي وظاهرة العنف المجتمعي الناتج عن الصراع في الانتخابات النيابية والبلدية في المجتمع الأردني .

جدول رقم (7):نموذج انحدار متغير التعصب الحزبي صاحب العلاقة وظاهرة العنف المجتمعي الناتج عن الصراع في الانتخابات النيابية والبلدية في المجتمع الأردني

متغير التعصب الحزبي المعنوي إحصائياً	المعاملات غير القياسية Unstandardized Coefficients		قيمة t	مستوى الدلالة α
	المقدر B	الخطأ المعياري Std. Error		
(الثابت)	1.721	0.114	*11.162	0.000
التعصب الحزبي	.0480	.0220	2.186	.0290

* ذات دلالة إحصائية على مستوى($\alpha \leq 0.05$) فأقل. معامل التحديد R^2 = 16.2%. قيمة (F) المحسوبة = 53.6

قيمة اختبار (Durbin-Watson) = 1.95

ولتقدير متغير التعصب الحزبي صاحب العلاقة في ظاهرة العنف المجتمعي الناتج عن الصراع في الانتخابات النيابية والبلدية في المجتمع الأردني ، ويشير الجدول (7) أن متغير التعصب الحزبي ذا تأثير معنوي عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في ظاهرة العنف المجتمعي الناتج عن الصراع في الانتخابات. واستطاع هذا المتغير أن يفسر ما نسبته (16.2%) من سبب ظاهرة العنف المجتمعي الناتج عن الصراع في الانتخابات. كما كان النموذج من خلال اختبار (F) عالي المعنوية الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$)، وكان المتغير الداخل في النموذج عالي المعنوية الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) كما يبينه اختبار(t)، ولم يعاني النموذج من مشكلة العلاقات المتداخلة في حدود الخطاء (D.W=1.95) أو مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة في النموذج (VIF<5).

الإجابة عن السؤال السادس: هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين ضعف الوازع الديني وظاهرة العنف المجتمعي الناتج عن الصراع في الانتخابات النيابية والبلدية في المجتمع الأردني .

جدول رقم (8):نموذج انحدار متغير ضعف الوازع الديني صاحب العلاقة وظاهرة العنف المجتمعي الناتج عن الصراع في الانتخابات النيابية والبلدية في المجتمع الأردني

متغير ضعف الوازع الديني المعنوي إحصائياً	المعاملات غير القياسية Unstandardized Coefficients		قيمة t	مستوى الدلالة α
	المقدر B	الخطأ المعياري Std. Error		
(الثابت)	2.242	0.023	*15.541	0.000
ضعف الوازع الديني	0.149	0.023	*6.454	0.000

*** ذات دلالة إحصائية على مستوى($\alpha \leq 0.05$) فأقل. معامل التحديد R^2 = 56.5%. قيمة (F) المحسوبة = 124.6**

قيمة اختبار (Durbin-Watson) = 1.97

ولتقدير متغير ضعف الوازع الديني صاحب العلاقة في ظاهرة العنف المجتمعي الناتج عن الصراع في الانتخابات النيابية والبلدية في المجتمع الأردني ، ويشير الجدول (8) أن متغير ضعف الوازع الديني ذا تأثير معنوي عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في ظاهرة العنف المجتمعي الناتج عن الصراع في الانتخابات. واستطاع هذا المتغير أن يفسر ما نسبته (56.5%) من سبب ظاهرة العنف المجتمعي الناتج عن الصراع في الانتخابات. كما كان النموذج من خلال اختبار (F) عالي المعنوية الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$)، وكان المتغير الداخل في النموذج عالي المعنوية الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) كما يبينه اختبار(t)، ولم يعاني النموذج من مشكلة العلاقات المتداخلة في حدود الخطاء (D.W=1.97) أو مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة في النموذج (VIF<5).

الإجابة عن السؤال السابع: هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تساهل الأجهزة الأمنية في مواجهة أحداث العنف وظاهرة العنف المجتمعي الناتج عن الصراع في الانتخابات النيابية والبلدية في المجتمع الأردني .

جدول رقم (9):نموذج انحدار متغير تساهل الأجهزة الأمنية صاحب العلاقة وظاهرة العنف المجتمعي الناتج عن الصراع في الانتخابات النيابية والبلدية في المجتمع الأردني

متغير تساهل الأجهزة الأمنية المعنوي إحصائياً	المعاملات غير القياسية Unstandardized Coefficients		قيمة t	مستوى الدلالة α
	المقدر B	الخطأ المعياري Std. Error		
(الثابت)	2.527	0.104	19.251	0.000
تساهل الأجهزة الأمنية	.1200	.0280	2.903	.0000

*** ذات دلالة إحصائية على مستوى($\alpha \leq 0.05$) فأقل. معامل التحديد R^2 = 27%. قيمة (F) المحسوبة = 71.9**

قيمة اختبار (Durbin-Watson) = 1.92

ولتقدير متغير تساهل الأجهزة الأمنية في مواجهة أحداث العنف صاحب العلاقة في ظاهرة العنف المجتمعي الناتج عن الصراع في الانتخابات النيابية والبلدية في المجتمع الأردني ، ويشير الجدول (9) أن متغير تساهل الأجهزة الأمنية في مواجهة أحداث العنف ذا تأثير معنوي عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في ظاهرة العنف المجتمعي الناتج عن الصراع في الانتخابات. واستطاع هذا المتغير أن يفسر ما نسبته (27%) من سبب ظاهرة العنف المجتمعي الناتج عن الصراع في الانتخابات. كما كان النموذج من خلال اختبار (F) عالي المعنوية الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$)، وكان المتغير الداخل في النموذج عالي المعنوية الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) كما يبينه اختبار(t)، ولم يعاني النموذج من مشكلة العلاقات المتداخلة في حدود الخطاء (D.W= 1.92) أو مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة في النموذج (VIF<5).

النتائج:

هذا يدل على وعي المنظمين حزبياً حول العنف الناتج عن المنافسة في الانتخابات النيابية والبلدية وحرصهم على تطبيق أساليب الضبط الاجتماعي ذاتيا ومن خلال انظمة الهيئة المستقلة للانتخاب وقوانينها ومن خلال تفعيل تطبيق الضوابط الاجتماعية للحد من العنف الناتج عن المنافسة في الانتخابات، وبث روح العمل الجماعي.

كما أن اجراءات الهيئة المستقلة للانتخاب في مجالات واساليب الضبط وأشكاله وأساليبه كالضبط بالقوانين والعقوبات والإصلاح من خلال تحفيز الوازع الداخلي للمنظمين حزبياً وتعديل السلوك الاجتماعي وتطبيق قيم المجتمع وعاداته وتقاليده واستخدام اساليب

تعليمية متنوعة لترسيخ أساليب الضبط الاجتماعي من خلال البرامج التعليمية والأنشطة النوعية والأساليب التعليمية الأخرى. والجدير بالذكر أن العنف الناتج عن المنافسة في الانتخابات يؤدي إلى تدمير الأنظمة والأنساق الأسرية والمجتمعية، مما يسبب عزلة في البيئة ووحدة تهدد حياة الفرد والمجتمع. فالعنف الناتج عن المنافسة في الانتخابات يؤدي إلى تدمير الأنظمة والأنساق الأسرية والمجتمعية، مما يسبب عزلة في البيئة ووحدة تهدد حياة الفرد والمجتمع. وأن عدم كفاية التشريعات والأنظمة أو عدم التقيد بها والتساهل في تطبيقها سببا لزيادة ظاهرة العنف الناتج عن المنافسة في الانتخابات. ويقابل ذلك التعصب القبلي مما يشجع على ارتكاب المخالفات والاصرار والاستمرار في العنف وعدم التقيد بالأنظمة والتعليمات والقوانين وانتشار العنف الانتخابي بشكل كبير.

وهذه النتيجة جاءت كمؤشر واضح على الدور الهام والكبير الذي تقوم به آليات الضبط التي تقوم بها الهيئة المستقلة للانتخاب الممثلة في الجهات التشريعية والقضائية والأمنية والعقابية والإصلاحية في الوقاية من الجرائم في المجتمع الأردني، وذلك من خلال ما تسعى إليه آليات الضبط الاجتماعي لتحقيقه من أهداف من خلال تنفيذ وظائفها ومهامها من خلال عدة جهات، وعند ربط هذه النتيجة بنظريات الدراسة فإنها تلتقي مع ما أشارت إليه نظرية الضبط الاجتماعي حيث أن الجريمة والجنوح غريزة إنسانية فطرية تعبّر عن نفسها عندما يفشل المجتمع في وضع قيود محكمة على السلوك المنحرف؛ فالأفراد الذين لا يتم ضبط سلوكهم عن طريق الأسرة والمدرسة وغيرها من الجماعات الأولية يتم ضبط سلوكهم عن طريق القانون، أي عن طريق وسائل الضبط الاجتماعي الرسمية (Hirschi, 1969). كما تلتقي النتائج مع نظرية ريس وناي في الضوابط الداخلية والخارجية التي أشارت إلى أهمية الضوابط المباشرة من خلال العقوبات الرسمية الرادعة في الوقاية من الجريمة. وقد حددت النظرية مهمة القانون في معاقبة الذين يقومون بالاعتداء على الآخرين بأي شكل من الأشكال. إلزام الأفراد بالقيام بالواجبات المناطة بهم في حال عدم التزامهم بالارتباطات الأسرية والمجتمعية وذلك تجنبا للأذى وحماية المجتمع من الجريمة.

كما يتضح من النتائج أنه لا غنى عن استخدام "الجزاءات الرادعة "لضمان استقرار النظام الاجتماعي ولضمان احترام أعضاء المجتمع لقواعده، إلا أنها لا تستطيع أن تحافظ على النظام الاجتماعي وحدها، وهي تعتبر وسيلة محدودة الفائدة. وإلى ضرورة توافر المكافئات والحوافز لكي تحرك الأعضاء نحو التماثل والخضوع لمعايير التنظيم والمحافظة على التضامن الاجتماعي داخل التنظيم. إن معرفة المنظمين حزبياً للمعايير الاجتماعية المقررة والجزاءات المرتبطة بها، يؤدي إلى زيادة احتمالية الالتزام السلوكي للمنظمين حزبياً بهذه المعايير، وتعتبر وسيلة العقاب شرطاً ضرورياً لضبط النظام والسلوك العام، ولكنها وبنفس الوقت ليست شرطاً كافياً بحدِّ ذاتها.

التوصيات:

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإنها توصي بما يلي:

1. ضرورة تعزيز ثقة الناخب في العملية الانتخابية من خلال تعزيز استقلالية الهيئة المستقلة للانتخاب من كافة الجوانب وخاصة الجانب المالي والإداري، مع زيادة الشفافية في كل ما يتعلق بالإجراءات الخاصة بالعملية الانتخابية، فرفع مستوى الثقة بالعملية الانتخابية من شأنه تقليل ردة فعل المرشحين وأنصارهم عند الخسارة وبالتالي عدم اللجوء الى العنف كرد فعل.
2. تفعيل التشريعات القانونية وتطويرها والسماح للأحزاب السياسية بأخذ دورها كرافعة سياسية وهذا يقلل من فرص التكتل العشائري ويدعم فكرة التحالفات بين الأحزاب السياسية وهو ما سيعزز مع الوقت الهوية السياسية للمواطنين على حساب الهوية المجتمعية كما سيقلل من قدرة المرشحين الفاسدين على شراء الأصوات نتيجة ارتفاع التكلفة عليهم . .
3. ضرورة أن تعمل الهيئة المستقلة للانتخاب على إنشاء مراكز متخصصة بالتعاون مع الجامعات الأخرى ومراكز البحث العلمي لدراسة ظواهر الانحرافات السلوكية التي تواجه العملية الانتخابية وتعزز مفهوم المواطنة والهوية السياسية بدلا من الهويات الفرعية.
4. العمل على تغيير قانون الانتخاب إلى القائمة النسبية المفتوحة والذي من شأنه تعزيز التحالفات بين المرشحين وتخفيف حدة التوتر بين المكونات المجتمعية، كما أنه وعلى الأقل ولفترة انتقالية فأن هذا الأمر يحافظ على رغبة الأردنيين في انتخاب ممثليهم بشكل مباشر.
5. إعادة تصميم الدوائر الانتخابية بالاعتماد على العامل الجغرافي فقط مع توسيع هذه الدوائر بحيث تكون المحافظة هي الدائرة الانتخابية على الأقل، فمن شأن توسيع الدوائر الانتخابية أن يقلل من فرص التكتل العشائري ويدعم فكرة التحالفات بين المكونات المجتمعية وهو ما سيعزز مع الوقت الهوية السياسية للمواطنين على حساب الهوية المجتمعية كما سيقلل من قدرة المرشحين الفاسدين على شراء الأصوات نتيجة ارتفاع التكلفة عليهم.
6. إعادة رسم السياسات للعلاقة بين الأجهزة الأمنية والناخب لتقوم على مبدأ من الود والاحترام المتبادل، لمحاربة ظاهرة شراء وبيع الأصوات وتطبيق العدالة والمساواة بين جميع المواطنيين على اختلاف أجناسهم وأديانهم وانتمائهم.

المراجع:

أبو الحسن، عمر،(2014)، دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي وإشكالياته في ظل المتغيرات الحالية .الحوار المتمدن431302014 . http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=

بني سلامه، محمد(2013). "التوجهات السياسية لناشطي الحراك الشبابي في الأردن في ظل الربيع العربي"، مركز البديل للدراسات والأبحاث، عمان.

جابر، سامية محمد(2004). الانحراف الاجتماعي بين نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي، ط2، دار المعرفة الجامعية، سويتر، الازاريطية.

حجازي، أكرم(2005). الموجز في النظرية الاجتماعية المعاصرة، مجلة علوم انسانية، العدد20، متوفر عبر http://www.ulum.nl/a115.htm :

الحسن، احسان، (2008). " علم اجتماع الجريمة " ط1، دار وائل للنشر، عمان الأردن.

حسنين توفيق إبراهيم(2011)، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، دار الثقافة للنشر، القاهرة

الخزاعلة، يوسف(2015) " الإصلاح السياسي وإرادة التغيير السياسية في الأردن 2010–2013، المنارة، العدد(21)، المجلد(3)، ص ص 181–220.

خليفة عبد اللطيف محمد، و الهولي أحمد يوس " (2003). مظاهر السلوك العدواني وعلاقتها ببعض المتغيرات لدى عينة من طلاب جامعة الكويت" ، دراسات عربية في علم النفس، المجلد الثاني، العدد الثالث، يوليو، ص 49–94

درادكة، محمد(2016) " أثر الربيع العربي على المشاركة السياسية: الأردن نموذجا (2011–2013)" المنارة، المجلد 22، العدد 1، ص ص 269–307.

دويدار، محمد(2002). مبادئ الاقتصاد السياسي، لبنان، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

السرايبي، سهام محمد الحاج علي (2014) أسباب ظاهرة الإرهاب والعنف والتطرف الأردن، جامعة البتراء، ص 8-20

السنوسي، بسكيري،(2014)، :ليبيا في مرحلتها الانتقالية الثالثة :صراع الارادرات وتنازع الشرعيات(ورقة بحثية منشورة) مركز الجزيرة للدراسات . http://studies.aljazeera.net/reports/2014/08/201481111161228 3921.htm

الصالح، مصلح (2002). دراسة في علم الاجتماع الجنائي: التغير الاجتماعي وظاهرة الجريمة، مؤسسة الوراق، عمان.

عبد العاطي، السيد، بيومي، محمد أحمد، جابر، ساميه محمد، عمر، ناديه محمد، الرامخ، السيد محمد (2004). نظرية علم الاجتماع الاتجاهات الحديثة والمعاصرة، دار المعرفة الجامعية، سويتر، الازاريطية.

العقيلي، مازن أحمد وفوزي أحمد، (2005) ، الوعي بالنظام السياسي الأردني .مجلة المنارة للبحوث والدراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية مجلد(11)، العدد(4)، ص146 .

عويس، سيد (2010). لا للعنف، القاهرة : مؤسسة دار الهلال.

غانم، منى (2019) الانتخابات في زمن الحرب: مجلس الشعب السوري (٢٠١٦-٢٠٢٠)، سوريا ، دمشق: الحوار للنشر والتوزيع.

مانيس، جيروم(2006). تحليل المشكلات الاجتماعية، ترجمة فتحي أبو العينين، مكتبة زهراء الشرق، ط3، القاهرة، مصر.

المطوع، محمد (2004). العنف في مجتمع الإمارات، أشكاله وأسبابه ونتائجه، شؤون اجتماعية، العدد (84)، 75–86.

الوريكات، عايد (2008)، نظريات علم الجريمة، ط2، عمان، دار الشروق.

يوسف، منى(2002). نحو استراتيجية لمواجهة العنف في المجتمع المصري، المؤتمر السنوي الرابع، الابعاد الاجتماعية والجنائية للعنف في المجتمع المصري، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

ب. المراجع الأجنبية:

Agenw, R. (2006). General Strain theory Current status and direction Stock: The Status of Criminology Theory,pp101-123, New Brunswick , NJ: Transaction Publisers

Agenw, R. Frances, C. Velmer, B, Evans, T.D, and Gregory, R (1996). A New Test of Classic Strain of Research In theory.Justice Quarterly, 13, pp 681-704.

Bekoe, DA (2012) Voting in Fear: Electoral Violence in Sub-Saharan Africa. Washington, DC: United States Institute of Peace Press.

Birch Sarah & Muchlinski David (2017): Electoral violence prevention: what works?, Democratization, DOI: 10.1080/13510347.2017.1365841.

Boone, Catherine (2011) Politically allocated land rights and the geography of electoral violence: The case of Kenya in the 1990s. Comparative Political Studies 44(10): 1311–1342.

Collier, P, Vicente, PC (2014) Votes and Violence: Evidence from a Field Experiment in Nigeria. The Economic Journal 124 (574): F327–1F55.

Collier, Paul & Pedro Vicente, (2012). "Violence, bribery, and fraud: the political economy of elections in Sub-Saharan Africa," Public Choice, Springer, vol. 153(1), pages 117-147.

Costalli, S, Ruggeri, A (2017) Politics Symposium: Emotions, Ideologies, and Violent Political Mobilization. PS: Political Science & Politics 50 (4): 923–927.

Daxecker, Ursula E (2014) All quiet on election day? International election observation and incentives for pre-election violence in African elections. Electoral Studies 34: 232–243

Fjelde, H, Höglund, K (2014) Electoral Institutions and Electoral Violence in Sub-Saharan Africa. British Journal of Political Science 46 (2): 297–320.

Fjelde, Hanne & Kristine Höglund (2016) Electoral Institutions and Electoral Violence in Sub-Saharan Africa, British Journal of Political Science 46(2): 297–320.

Hafner-Burton, EM, Hyde, SD, Jablonski, RS (2017) When Do Governments Resort to Election Violence? British Journal of Political Science 44 (1): 149–179

Höglund, Kristine. (2009) Electoral Violence: Causes, Concepts and Consequences." Terrorism and Political Violence 21, no. 3 2009: 412-27.

Merton, R.K. (1957). Social theory and social structure. Gilenco, II: free press.

Schaefer and Bassiony. (2011) Political Participation in Cairo after the January 2011 Revolution. Anthropology 495; Seminar, Cairo Cultures February – June 2011.

Söderström, Johanna (2018)Fear of Electoral Violence and its Impact on Political Knowledge in Sub-Saharan Africa, Political Studies, Vol. 66(4) 869–886.

Sykes, Gresham & David , Matza. (1957). "Techniques of Neutralization: A Theory of Delinquency," American Journal of Sociology.Vol 22: pp664-70.

Zimmermann, E kkart (2011): Globalization and Terrorism, European Journal of political Economy, 27, pp. 5152-5161